الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـــم العـالـــي والبحـث العلمـي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

University of 8 May 1945 GUELMA

قسم العلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

Faculty of Law and Political Sciences

Department of Political Sciences

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

تاريخ الجزائر السياسي 2

محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك

تخصص: علوم سياسية

إعداد الدكتور: اليامين بن سعدون

السنة الجامعية: 2022 - 2023

مقدمة:

كان قد تزامن مع المقاومة الشعبية المسلحة حركة مقاومة فكرية انطلقت عشية سقوط العاصمة، عن طريق "لحنة المغاربة" كحركة سياسية بقيادة حمدان بن عثمان خوجة واحمد بوضربة، من خلال نداءات وعرائض للسلطات الاستعمارية بالجزائر،والى السلطات الفرنسية المركزية للمطالبة باحترام بنود "معاهدة الاستسلام"، كما طالبت اللجنة بجلاء الجيش الفرنسي وإقامة تحقيق في الجرائم والاعتداءات والمظالم المرتكبة في حق الجزائريين.

هذه الحركة السياسية أعقبها حراك فكري ومقامة تزعمها تياران؛ هما تيار المحافظين من أمثال عبد القادر المجاوي ،وعبد الحليم بن سماية، وابن ميهوب، حمدان لونيسي، عمر راسم... وغيرهم، وهم شخصيات ذات ثقافة عربية إسلامية، حيث دعا هذا التيار إلى معارضة ومحاربة الفكر الغربي وسياسة التجنيس والتجنيد الإجباري، وبصورة عامة المشروع الاستعماري، الذي يهدف إلى تغيير الواقع الجزائري على جّل الأصعدة.

أما التيار الثاني، فهو تيار النخبة الذي يضم الفئة المثقفة ثقافة غربية فرنسية، كأحمد بن إسماعيل وبوضربة وغيرهم، وفي مجملهم محامون وأطباء وصيادلة... كانوا يدعون إلى التجنس والإدماج والتمتع بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع احتفاظ الجزائريين بأحوالهم الشخصية "مسلم فرنسي"، كما شهدت المرحلة ظهور العديد من الجرائد، كجريدة الجزائر لعمر راسم 1908م، وجريدة الفاروق لعمر بن قدور 1913م، ... بالإضافة إلى الجمعيات والنوادي التي ساهمت كثيرا في بناء منظومة الوعي الوطني وبث روح النهضة والشعور الوطني... مثل الجمعية الراشيدية 1902م ونادي صالح باي 1909م بقسنطينة، والجمعية التوفيقية 1908م بالجزائر العاصمة...[1]

كان هذا التحوّل قد تأثر بـ:

[1] عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1995. ص.ص.270.279.

- السياسة الاستعمارية "القضاء على السيادة الوطنية، حرب الإبادة، التمييّز العنصري، قانون التجنيد الإجباري، ومحو الشخصية الوطنية..."
- انتشار الوعي نتيجة توسع نشاط الفكري الإسلامي؛
- العوامل الخارجية: مثل حركات الإصلاح الديني في المشرق العربي، ودور الهجرة الجزائرية في الشرق والغرب والحرب العالمية الأولى، وعودة المجندين الجزائريين والطلبة الذين زاولوا تكوينا في المشرق.

المحور الأول: النضال السياسي غداة اندلاع الحرب العالمية الأولى

أولا: سياسة تجنيد الجزائريين وإجبارهم على آداء الخدمة العسكرية: طُرحت فكرة الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين في مشروع "ميسيمي" Messimy مسؤول ميزانية الحرب سنة 1908م لتعويض وتدعيم وحدات الجيش الفرنسي في أوربا[2] ، وأعد لجنة لدراسة الموضوع والعمل على إقناع الجزائريين بالانضمام إلى هذا المشروع والخدمة في الجيش الفرنسي.

صدر قانون التجنيد الإجباري وآداء الخدمة السكرية سنة 1912م في سياق إقليمي ميزته حرب الحماية الفرنسية على مراكش، وسياق دولي أوربي عالي التوتر والتهديد بين ألمانيا وفرنسا، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى3:

- تراجع النمو الديمغرافي في فرنسا جرّاء الحروب، ومن ثمة تراجع تعداد أفراد الجيش، ويمكن تعويض ذلك عن طريق التجنيد الطوعي والقصري لشباب المستعمرات الفرنسية وخاصة الجزائر؛
- مسارعة فرنسا في فرض الحماية على المغرب في سياق تنافسي مع قوى استعمارية أخرى وخاصة اسبانيا، رأت الحكومة الفرنسية أنها في حاجة إلى المزيد من المقاتلين لتعويض النقص المسجل عن طريق تجنيد الجزائريين؛
- زيادة مستوى التوتر والتهديد على الساحة السياسية والإستراتيجية في أوربا كان ينذكر بنضجها واندلاع الحرب العالمية الأولى.

ساهمت هذه السياقات الداخلية والإقليمية والدولية في صدور قانون التجنيد الإجباري يوم 03 فيفري 1912م، في شكل قرار يجبر الجزائريين على الخدمة العسكرية باعتبارهم رعايا فرنسيين، وهو عبارة عن قانون من أربعة أبواب وثلاثين مادة[4].

---

[2] حميد آيت حبوش، قانون التجنيد الإجباري سنة 1912، دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه، الحوار المتوسطي، المجلد9، العدد 2، 2018.ص.277.

[3] نفس المرجع، ص.278.

[4] نفس المرجع، ص.279.

لاقت مسألة التجنيد الإجباري معارضة شديدة من طرف الجزائريين، لاعتبارها مسا سا بدينهم وعقيدتهم وقوميتهم، وان الأمر لا يخصهم ولا يعنيهم، وجندت فرنسا لذلك الكثير من الأعوان من الجزائريين للإقناع والتعبئة[5]، لكن اعتبر الأمر من طرف الشباب جماعة النخبة فرصة لا تعوّض للحصول على المواطنة الكاملة والانخراط في العمل السياسي بمدلوله السليم، وأرادوا أن يصنعوا من قبول التجنيد للخدمة العسكرية نوعا من المقايضة للانخراط في المؤسسات الرسمية للدولة بصورة رسمية[6]

ثانيا: استيلاء فرنسا على أراضي الحبوس: الحبوس هي أراضي موقوفة لمصلحة أطراف عديدة ووفق صيغ متعددة، منها المخصصة لإقامة مشاريع متنوعة وأخرى ذات استغلال فلاحي، فهي أراضي لا يجوز بيعها أو تبديلها أو رهنها[7] ، وهي نوعان وقف خيري ووقف أهلي، فالوقف الخيري يُوقف لمصلحة عامة، والوقف الأهلي يُوقف للأهل والأبناء والورثة.

بعد صدور مرسوم جويلية 1834م والقاضي بإلحاق الجزائر بفرنسا والذي جاء بردا وسلاما على المستوطنين، لجأت السلطات الاستعمارية وعبر عديد القوانين والمراوغات للاستيلاء على الأراضي المملوكة للجزائريين تحت ذرائع مختلفة وتحويلها لإشراف بعض المؤسسات الحكومية، والأراضي الأخرى الفلاحية منحت للمعمرين تكريسا لسياسة الاستيطان، ومن بين هذه الأراضي والعقارات هي أراضي الوقف/الحبوس.

ثالثا: تطبيق القوانين الفرنسية على المسلمين في المحاكم الشرعية: لإستكمال الهيمنة الاستعمارية على الأرض والإنسان معا، كانت سلطات الاحتلال قد سارعت لوضع يدها وبسط نفوذها على الأرض من خلال سنها لقوانين جائرة تصادر ممتلكات الجزائريين وتنتزعها منهم، اتجهت في وقت لاحق لإصدار قوانين ومراسيم أخرى لإخضاع الجزائريين وأهانتهم، ألا وهي منع الجزائريين من الاحتكام إلى منظومتهم التشريعية الإسلامية فيما تعلق بالأحوال الشخصية

---

[5] صالح خرفي، الجزائر والأصالة الثورية، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،ذ.س.ن، ص.149.

[6] نور الدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015. ص.117.

[7] بختة وابل، الملكية العقارية في الجزائر خلال الإمبراطورية الفرنسية الثانية،ص.4.على الرابط:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/686/3/2/141904

والنزاعات والبيع والشراء... وإلزامهم بالاحتكام في ذلك إلى المحاكم الشرعية الفرنسية ووفقا للقوانين الفرنسية، مثل قانون 22 فيفري 1841م وقانون 01 فيفري 1844م وقانون ماي 1848[8]م والتي تمنع في مجملها وتضيق على الجزائريين من التقاضي في المؤسسات الإسلامية وفقا للشريعة الإسلامية لفك الارتباط الروحي والعقائدي للأمة. ثم انتهج المحتل سياسات أخرى تستند لجملة من القوانين بهدف تحريف القضاء الإسلامي بالاستعانة ببعض القضاة الجزائريين والمزيد من النصوص القانونية، كقانون أكتوبر 1854 وقانون 1860م وقانون 1866م وقانون أوت 1874م وقانون مارس 1905م...[9]، تهدف جميعها إلى إبعاد الجزائريين عن دينهم عنوة وقصرا.

رابعا: إقامة محاكم استثنائية: استجابة للضغط المتواصل من طرف المستوطنين على مستوى المؤسسات الحكومية لحملها على تبني المزيد من قوانين الردع والضغط والقهر على الجزائريين تكريسا للعبودية والسخرة، لجأت المؤسسة القضائية الاستعمارية إلى وضع تشريعات استثنائية (قوانين ومحاكم وإجراءات استثنائية) لتكرّس التمييز بين فئتي سكان الجزائر (المسلمين والمستوطنين)، موضوع الإدماج، وجعل القانون الفرنسي نفسه يعمل على حماية النظام الاستعماري ـ الذي باتت الازدواجية في كل شيء طابعا ومظهرا مصاحبا له في الزمان والمكان ـ ويضرب عرض الحائط الكثير من المبادئ التي يستند إليها[10].

خامسا: رفع نسبة الضرائب على المسلمين الجزائريين: يقول "ش ريتشارد" " أن الضريبة التي كانت المكاتب العربية تستخلصها من القبائل تشّكل ثلث ما ينبغي أن يكون بالنسبة لثروات الأرض"[11]، الأكيد أن هذه الضريبة كانت تثقل كاهل السكان وكان وقعها على الطبقات الفقيرة قاسيا جدا لكونها كانت جائرة وظالمة، وكانت لها تداعيات خطيرة اقتصادية واجتماعية، حطمت

---

[8] صالح فركوس، المختصر في تارخ الجزائر من عهد الفنيقيين الى خروج الفرنسيين (814ق م-1962م)، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002، ص.218.

[9] نفس المرجع، ص ص.221.222.

[10] السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر، محاضرة على الرابط:
https://elearn.univ- oran1.dz/pluginfile.php/47521/course/overviewfiles.docx?forcedownload=1

[11] صالح فركوس، مرجع سابق، ص.204

الفلاحين وأدخلت السكان في سلسلة من أزمات الجوع والأوبئة[12]، لا لشيء سوى لإذلال الجزائريين وقهرهم وتجويعهم وكسر كبريائهم.

سادسا: بروز أزمات اقتصادية وتدهور حالة الأسواق: مارست الأقلية الأوربية الاستيطانية في الجزائر ضغوطا متواصلة على كل الحكومات الفرنسية منذ استقدامهم إلى الجزائر وإنشاء أول مستوطنة، ومرت العملية بثلاث مراحل غايتها تمكين فرنسا والمستوطنين من الجزائر والى الأبد، وهي[13]: مرحلة إدماج الجزائر في فرنسا، من خلال مجموع المراسيم الصادرة منذ مرسوم 22 جوان 1834م الذي يعتبر الجزائر جزءا من الممتلكات الفرنسية، ثم مرحلة الاستيلاء على الأراضي الجزائرية كما كانت وضعيتها القانونية وتسليم معظمها إلى المستوطنين، وكانت المرحلة الثالثة هي تمكين المستوطنين من الجزائر، كل هذه القوانين والسياسات جاءت على حساب قوانين ونظم جزائرية سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية، مما رمى بالجزائريين في دوامة لا منتهية من الأزمات متعددة الأوجه وخاصة منها الأزمات الاقتصادية جرّاء الاستحواذ على أراضي الجزائريين والقضاء على نظامهم الاقتصادي والفلاحي ونظام إدارة الأسواق، وكانت المخرجات الحزينة لذلك، هجرة داخلية وأخرى خارجية وجوع وأوبئة ومجاعات كمجاعة 1868 م التي أتت على عُشر السكان، وأزمة الحرب العالمية الأولى والثانية عندما وجهت فرنسا إنتاج مستعمراتها للإيفاء بمتطلبات الحرب الغذائية خصوصا على حساب سكان هذه المستعمرات.

---

[12] نفس المرجع، ص.204.

[13] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، الجزائر: البصائر للنشر والتوزيع، 2015، ص.200.

المحور الثاني: بداية الإصلاحات المحدودة والنضال في ظل الشرعية

يبدو أن اعتبار الحركة الوطنية الجزائرية وليدة ثلاثينيات القرن العشرين نوع من التقصير والتضليل لنضال الشعب الجزائري، لأن العملية بدأت عشية سقوط العاصمة وأخذت أشكالا مختلفة بادئ الأمر، وطغى عيها طابع المقاومات والثورات المسلحة التي أسدل عنها الستار مطلع القرن العشرين، بين هذه المرحلة ومرحلة بداية العمل السياسي في إطار شرعي كانت مرحلة الانتقال هذه سيمتها الاضطهاد، وقد كانت حبلى بالعمل السري السياسي والثقافي والجمعوي[14]، ولعلّ من ابرز الشخصيات السياسية التي اشتغلت سرا مطلع القرن العشرين "الخالدي صالح بن عمار"[15].

أولا: المجندون في الجيش الفرنسي يطالبون بحقوقهم: عملية تجنيد الجزائريين في كفرق خاصة أو كمجندين في صفوف الجيش الفرنسي تعود إلى السنوات الأولى للاستقلال والتي كانت أكثر ايلا ما على الجزائريين، لأن فرنسا أقحمتهم في معارك ضد إخوانهم لفض عصيان أو ثورات أو انتفاضات وحتى المقاومات الشعبية، ولإعادة العروش إلى القانون بالقضاء على التمردات، لكن عمليات التجنيد الكبيرة والتي أبقت على مشاهدها الرهيبة والعنيفة، هي الحرب الفرنسية الألمانية سنة 1870م والتي فقد فيها الجزائريون الكثير من أبنائهم، وبالمقابل استغل السياق للقيام بثورة الشيخ المقراني التي كادت أن تعصف بالوجود الفرنسي في الجزائر، لذا عودة سياق الحرب مع ألمانيا في الحرب العالمية الأولى كان شديد الوقع على الجزائريين خوفا على التجنيد القصري

---

[14] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930 ج2، بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1992. ص.95.

[15] شخصية متعلمة من قرية بني مزلين ولاية قالمة ولد سنة 1879م بعد حفظه لكتاب الله التحق بالمدرسة الاستعمارية الوحيدة من نوعها في قالمة آنذاك، ولفطنته وذكائه كان متفوقا على كل زملائه الجزائريين والفرنسيين وانتقل إلى المرحلة الثانوية في قسنطينة وهناك شغف بطلب العلم النظامي والحر، كان تكوينه العلمي والفكري المتنوع دافعا قويا لهذا الشاب للاهتمام بالسياسة، وبتقربه من بعض البرلمانيين الفرنسيين استطاع أن يوهمهم انه مكلف من طرف وزارة المستعمرات الفرنسية بمهمة خاصة في الجزائر، ومنها استطاع أن يتصل بشخصيات فرنسية مهمة، وربما كان طموحه السياسي في غير السياق الزمني المناسب حيث تقطنت له الحكومة الفرنسية واعتقل سنة 1903م، ثم أطلق سراحه ليواصل نشاطه من تونس والمغرب ومصر، ولما كان محل متابعة سرية لصيقة اعتقل بطنجة يوم 06 فيفري 1906م ونقل إلى وهران وسجن هناك لمدة سنة، ونفي بعدها إلى دمشق. انظر، عمار هلال،أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

لأبنائهم، وتوجس السلطات الاستعمارية من إمكانية تكرار عمل تحرري جزائري يحاكي ثورة الشيخ المقراني.

على الرغم من ذلك فُعل قانون التجنيد الإجباري لحاجة فرنسا الماسة لتدعيم صفوف جيشها على جبهات القتال في أوربا، مستعينة بشباب المستعمرات خاصة الجزائريين الذي قاتلوا بشراسة وابلوا بلاء قل نظيره، لكن بمرارة إحساس الغبن والعنصرية من جهة والموت لأجل قضية لا تعنيهم من جهة ثانية.يقول شارل اندري جوليان[16]:"**لم تعدل الحرب العالمية الأولى المواقف في شيء، فقد مُدح الجنود الأهليون الأمجاد مدحا جزيلا، لأنهم قاتلوا قتالا ناجعا من اجل قضية الحرية، ولكن من غير أن يُعترف لهم بما أكسبتهم قضيتهم من حقوق سياسية، وصرح نائب وهران بمجلس الشيوخ قائلا: قام الأهالي بواجبهم نحونا، واستحقوا المجازاة، ولكن هل من الضروري أن نلتجئ من اجل ذلك الى إجراءات التهور**"؛ بدأ الجزائريون المجندون والمستدعون للخدمة العسكرية برفع مطالب إصلاحية لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبلغ الأمر مستوى التمرد من طرف الشباب المستدعي للتجنيد وأهاليهم في منطقة لأوراس سنة 1916م[17] وُوجه التمرد بعمليات قمع شديدة، يذكر أن رئيس الجمهورية الفرنسية "بوانكاري" قد استقبل وفدا جزائريا في 26 جوان 1912م وسلم له مذكرة تلخص مطالب المسلمين الفرنسيين في الجزائر كتعويض عن الخدمة العسكرية، وشرح الوفد للرئيس حالة اليأس و مشاعر السخط في كامل الجزائر، وان هذه المشاعر ستتفاقم ما لم يكون هناك علاج لذلك، وان الأمر يستدعي المبادرة بعض الإجراءات الضرورية في صالح هؤلاء قبل التزامهم بالدفاع عن فرنسا، وتمثلت أهم الطالب الواردة في هذه المذكرة في ما يلي[18]:

- إنهاء الإجراءات الاضطهادية والقوانين الاستثنائية؛
- تمثيل نيابي جاد وكاف للجزائريين في كل المجالس بالجزائر وفرنسا؛

---

[16] شارل اندري جوليان،إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر، المنجي سليم وآخرون، تونس: الدار التونسية للنشر، 1976، ص.130.

[17] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، مرجع سابق، ص.212

[18] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1900– 1930، مرجع سابق، ص.ص.183،184.

- توزيع عادل للضرائب؛
- توزيع متساو لمصادر الميزانية بين الجزائريين والكولون؛
- تنقيح قانون التجنيد الإجباري وذلك ب:
- تخفيض فترة الخدمة العسكرية للجزائريين من ثلاث سنوات إلى سنتين، على قدم المساواة مع الفرنسيين؛
- تبديل سن التجنيد من 18 سنة إلى 21 سنة لعدم نضج الجزائري طبيعيا وبدنيا في سن 18؛
- إلغاء مكافأة التجنيد التي تمس شرف الأسرة الجزائرية.

ولما كانت هذه المطالب يُرى فيها نجاحا للوفد وللجزائريين أوعزت فرنسا إلى الجزائريين في المجالس البلدية "بني وي وي" بمعارضة المطالب والاصطفاف إلى جانب الموقف الفرنسي[19].

ولطمأنة الجزائريين الذين واصلوا معارضتهم لهذا القانون وعدت السلطات الفرنسية في قرار صادر في 19 سبتمبر 1912م أن المجندين الجزائريين سيحظون بمعاملة افضل في المستقبل على النحو التالي[20]:

- لن يخض المجندون لقانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية؛
- في حالة ارتكاب جريمة يحاكون أمام محاكم القانون العام بدلا من محاكم الردع؛
- بعد التسريح من الخدمة قد يؤذن لهم بالمشاركة بطلب منهم في انتخابات المجالس البلدية؛
- ستكون لهم فرصة الحصول على وظيفة بعد إنهاء سنوات الخدمة وبعد البرهنة منهم على استعداد جيد للعمل.

ثانيا: قانون 06 فيفري 1919م: هو قانون وقعه رئيس الحكومة الفرنسية "جورج كليمانصو" في 06 فيفري 1919م، بموجب هذا القانون يحق لبعض الجزائريين المشاركة في

[19] نفس المرجع، ص.184.

[20] نفس المرجع، ص.186.

الانتخابات المحلية لاختيار من يمثلهم من المسلمين، ولايحق لأي جزائري أن يحصل على حق التصويت في الانتخابات المحلية إلا إذا توفرت فيه الشروط التالية:[21]

- أن لا يقل سن أي مصوّت عن 25 سنة؛
- أن يكون اعزبا أو متزوجا من امرأة واحدة؛
- أن لا يكون قد ارتكب مخالفة أو قام بعمل معادي لفرنسا؛
- أن يبقى مقيما في مكان واحد لمدة سنتين متتاليتين؛
- أن يكون قد خدم في الجيش الفرنسي؛
- أن يأتي بشهادة حسن السلوك؛
- أن يعرف القراءة والكتابة باللغة الفرنسية؛
- أن يملك أرضا أو عمارة أو مسجلا بأنه يدفع الضرائب؛
- إذا كان يتقاضى منحة التقاعد؛
- إذا كان لديه وسام شرف فرنسي؛
- إذا كان ابنا لشخص يحمل الجنسية الفرنسي؛
- إذا كان حاملا للشهادة الأهلية أو دبلوما أعلى.

يبدو أن الشروط المذكورة أعلاه قد وضعت على مقاس السلطات الاستعمارية لانتقاء فئة قليلة جدا من الجزائريين الذين خدموها بإخلاص ومن الذين هم اقرب إلى سياساتها منه إلى مطالب الجزائريين.

[21] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص. 214.

المحور الثالث: النضال السياسي للأمير خالد

لم يكن المشهد السياسي والنضالي في الجزائر بعد الحرب العالية الثانية كما كان قبلها، فالمشهد قُبيل الحرب كان قد صنعته النخبة، وهي جماعة من الشباب الجزائري اغلبهم ذوو تعليم وثقافة غربية فرنسية، كانت قد دفعتهم قوانين الظلم والجور والتمييز العنصري إلى المطالبة بالمساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين وإلغاء قانون الأهالي المشين، والحق في التمثيل النيابي والاحتفاظ بالأحوال الشخصية للجزائريين[22]. يذكر أن هذه المطالب لم تكن محل إجماع من طرف جميع الشبان الجزائريين على مستوى النخبة، التي ستعرف انفصال احد ابرز مكونيها " الأمير خالد" سنة 1919م[23] ليكوّن حركته المشهورة بحركة الأمير خالد بين سنتي 1919و 1925م. من بين العوامل المساعدة على بلورة وعي وطني إصلاحي ما يلي:

أولا: دور الهجرة إلى فرنسا في خلق الوعي والمشاركة في العمل النقابي: يقول شارل أندري جوليان: "**لقد سجلت السنوات العشر التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، تطورا ملموسا للسكان الأهليين تحت تأثير إقامتهم بفرنسا وعمل الأحزاب الثورية والتضامن النقابي، وصار العربي شخصا اقل جمودا واقل طواعية مما كان عليه في الماضي، بمفعول الشعور بالكرامة وعاطفة الاستقلال وإدراك المصالح ومعرفة الحقوق**[24]". للإشارة هجرة الجزائريين نحو فرنسا ونحو المشرق كانت قديمة تاريخيا، فهي تعود للسنوات الأولى للاحتلال، لكن ربما التي كانت ملفتة ومقلقة هي تلك التي حدث سنة 1911م المتأثرة بأسباب عديدة اقتصادية وسياسية واجتماعية[25]، وكان لها بالغ الأثر في رفع الوعي الوطني وكسر الجمود النضالي وعقدة الخوف.

ثانيا: حركة الشبان الجزائريين تتزعم الحركة السياسية الإصلاحية: لم يكن المشهد السياسي والنضالي في الجزائر بعد الحرب العالية الثانية كما كان قبلها، فالمشهد قبيل الحرب كان

---

[22] صالح فركوس، مرجع سابق، ص.229.

[23] أحمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر ن من الحرب العالمية الأولى الثورة المسلحة، ترجمة، الحاج مسعود ومحمد عباس، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2003، ص.44.

[24] شارل اندري جوليان، مرجع سابق، ص.131.

[25] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1900–1930 ج2، مرجع سابق، ص.123.

قد صنعته النخبة، وهي جماعة من الشباب الجزائري اغلبهم ذوو تعليم وثقافة غربية فرنسية، كانت قد دفعتهم قوانين الظلم والجور والتمييز العنصري إلى المطالبة بالمساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين وإلغاء قانون الأهالي المشين، والحق في التمثيل النيابي والاحتفاظ بالأحوال الشخصية للجزائريين[26]. يذكر أن هذه المطالب لم تكن محل إجماع من طرف جميع الشبان الجزائريين على مستوى النخبة، التي ستعرف انفصال احد ابرز مكونيها " الأمير خالد" سنة 1919م ليكوّن حركته المشهورة بحركة الأمير خالد بين سنتي 1919و 1905م. من بين العوامل المساعدة على بلورة وعي وطني إصلاحي ما يلي[27]:

ثالثا: المطالب السياسية لحركة الشبان الجزائريين سنة 1924م: تمثلت في ما يلي:

- تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي بنسبة معادلة لعدد نواب الأوربيين؛
- إلغاء القوانين الاستثنائية؛
- المساواة في الخدمة العسكرية وفي الحقوق والواجبات؛
- حق الجزائريين في تقلد جميع المناصب المدنية والعسكرية بدون تمييز ؛
- تطبيق القانون المتعلق بالتعليم العام الإجباري على الأهالي مع حرية التعليم؛
- حرية الصحافة والجمعيات؛
- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة المسلمين.

كان الأمير خالد شخصية مثقفة ونشطة سياسيا بقدر يثير الهلع والريبة لدى الفرنسيين في كل تنقلاته ومشاركاته خاصة على مستوى المؤتمرات والمحافل الولية ولعل أبرزها مشاركته في مؤتمر الصلح بباريس في شهر ماي سنة 1919م وفيه استطاع أن يسلم الرئيس الأمريكي تيودور ولسون رسالة تحمل مطالب الأمير خالد ومطالب الجزائريين[28]

[26] صالح فركوس، مرجع سابق، ص.229.

[27] نفس المرجع، ص.230

[28] عما بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، ص.220.

المحور الرابع: بروز الأحزاب السياسية بعد الحرب العالمية الأولى

يعتبر النشاط السياسي لجماعة النخبة الشبان الجزائريين باكورة النضال السياسي الحقيقي والمنظم، مهد الطريق والسياق لنشاط سياسي وجمعوى قوي متعدد الرؤى والإيديولوجيات، وكان هذا البروز والتحول نتيجة للأسباب والعوامل التالية:

أولا: أسباب بروز الأحزاب السياسية بعد الحرب العالمية الأولى[29]

- تزايد عدد المثقفين باللغة الفرنسة، بحيث أصبحت هذه النخبة تشكل تيارا سياسيا قويا يطالب بالاندماج والمساواة والتخلص من التفرقة العنصرية؛
- تنامي الشعور بالحق في المساواة والتصويت في الانتخابات لدى المجندين الجزائريين من طرف فرنسا في الحرب العالمية الأولى والمشاركين في تحريرها من الهيمنة الألمانية؛
- نمو وعي متنامي لدى المهاجرين الجزائريين جرّاء مشاركتهم في النقابات اليسارية التي كانت تناضل ضد الامبريالية والقوات الاستعمارية في كل مكان؛
- بروز حركة قومية عربية وصحوة إسلامية في الجزائر بعد تحالف المستوطنين في الجزائر مع الأوربيين ضد تركيا؛
- تزوير نتائج الانتخابات البلدية والمجالس العامة وطرد الأمير خالد، افقدت الجزائريين الثقة في الأوربيين المقيمين ودفعت إلى تكوين أحزاب سياسية للدفاع عن حقوق الجزائريين.

كما يوجز المؤرخ الجزائري "محمد قنانش" عوامل قيام الحركة الوطنية وتميزها عن غيرها من الحركات في البلاد العربية والإسلامية في[30]:

- النظرة الشاملة للمشكل الأساسي وهو التحرير التام من السيطرة الأجنبية بكل مظاهرها السياسية والثقافية والاقتصادية؛

---

[29] نفس المرجع، ص. 227.

[30] محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982. ص.ص.32،33.

- وجود العمال كركيزة أساسية ثورية في الوقت الذي كانت فيه بعض الحركات السياسية الأخرى التي كانت حركات مثقفين ومسؤولين وتجار؛
- اعتماد العمل الثوري لتربية المناضلين وتنشئتهم على تحمل المسؤولية بكل حزم وشجاعة؛
- النظام المحكم والامتثال للأوامر وطاعة المسؤول؛
- مشاركة المناضلين في الاجتماعات التي تعقد وتقديم آرائهم ومقترحاتهم بكل ديمقراطية؛
- وضوح الأهداف والوسائل وبساطتها؛
- إثراء نظريات الثورة في ميدان العمل؛
- تكوين أيديولوجية الحركة الوطنية الثورية انطلاقا من أرضية الشمال الإفريقي والواقع الاستعماري، واعتمادا على قاعدة اجتماعية معلومة وواقع تاريخي يأخذ بعين الاعتبار العقيدة الإسلامية والعادات والتقاليد في جدلية تحليل ثورية، وربط الحركة الوطنية بالحركات التحررية عبر العالم، وبما يجرى على الصعيد الدولي.

ثانيا: حزب نجم شمال إفريقيا: مرت عملية ميلاد حزب نجم شمال إفريقيا بعدة إرهاصات على اعتبار أن الحركة في بدايتها كانت تضم الجزائر وتونس ومراكش، وانعقد أول اجتماع لها في 15 ماي 1925م، وكانت اللجنة المركزية الجزائرية تتكون من[31]

- الرئيس: حاج علي عبد القادر؛
- الكاتب العام: الحاج احمد مصالي؛
- أمين المال: شابيلة الجيلالي؛
- الأعضاء: (اكلي بانون، معروف محمد، قدور فار، سعدون، مقرروش، عبد الرحمان السبتي، آيت تودرت، ايفور محمد، غاندي صالح، رزقي، بوطويل)

اعتبر النجم جمعية لمسلمي الجزائر وتونس ومراكش، تأسست في باريس في 26 جوان 1926م للنضال والمطالبة بحقوق عمال المغرب العربي المختلفة، والتي تلخصت في مجموعة من النقاط:

[31] محمد قنانش، المرجع السابق، ص.35.

- إلغاء قانون الأهالي (الأنديجينا) مع جميع توابعه؛
- حق الانتخاب والترشح في جميع المجالس ومنها البرلمان الفرنسي بنفس الحق الذي يتمتع به المواطن الفرنسي؛
- إلغاء القوانين الاستثنائية والمحاكم الزجرية، والمجالس الجنائية والمراقبة الإدارية والعودة إلى القوانين العامة؛
- تقلد المسلمين الجزائريين لجميع الرتب المدنية والعسكرية حسب مبدأ الاستحقاق؛
- تطبيق قانون التعليم الإجباري مع حرية التعليم لجميع الأهالي؛
- حرية الصحافة والجمعيات؛
- فصل الدين الإسلامي عن الحكومة؛
- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الأهالي؛
- الحرية التامة للعمال الأهالي بالسفر إلى فرنسا والخارج من دون قيود استثنائية؛
- استفادة الأهالي من قوانين العفو. [32]

كان مؤتمر بروكسل مطلع سنة 1927م منعرجا حاسما في تاريخ النجم، حيث مكن الكثير من ممثلي الشعوب المقهورة والمضطهدة من التعبير وإيصال مطالبها في مؤتمر دولي بهذا الحجم، وفيه أفصح الجزائريون عن مطلب الاستقلال التام وجلاء الجيش الفرنسي، واحدث هذا المؤتمر طوارئ حقيقة على مستوى حكومات الدول الاستعمارية، وتقدم الوفد الجزائري بلائحة من المطالب الجريئة والتي ستشكّل منذ تلك اللحظة عقيدة النجم في كامل مساره النضالي، وتمثلت مطالب هذه اللائحة في[33]:

- الاستقلال التام للجزائر؛
- جلاء قوات الاحتلال الفرنسية؛
- تأسيس جيش وطني؛

[32] نفس المرجع، ص.ص، 37-38.

[33] نفس المرجع، ص.ص، 44 – 45.

- حجز الأملاك الفلاحية التي استولى عليها الكولون والجمعيات الرأسمالية الخاصة وإعادة توزيعها على الفلاحين الجزائريين؛
- احترام الأملاك الصغيرة والمتوسطة؛
- إرجاع الغابات والأراضي التي استولت عليها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الجزائرية؛
- الإلغاء الفوري لقانون الأنديجينا والقوانين الاستثنائية؛
- العفو عن المساجين والمبعدين والموضوعين تحت الإقامة الجبرية؛
- حرية الصحافة والجمعيات والاجتماعات؛
- التمتع بالحقوق السياسية والنقابية المعادلة لما يتمتع به الفرنسي في الجزائر.

للإشارة ستتواصل هذه المطالب عبر حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية كعقيدة استقلالية.

ثالثا: حزب الشعب الجزائري: يذكر أن نجم شمال أفريقيا بعد مؤتمر بروكسل قد تعرض لمضايقات شديدة من طرف السلطات الفرنسية لخطورة مطالبه وعقيدته على الوجود الفرنسي في الجزائر، لذا تعرض للحل، ثم أعيد تأسيسه سنة 1934 م تحت اسم نجم شمال إفريقيا المجيد، ليُحل مرة أخرى في 26 جانفي 1937م، ويظهر هذه المرة تحت اسم حزب الشعب الجزائري.

تأسس حزب الشعب الجزائري في 11 مارس 1937م على نفس النهج والخط النضالي السياسي، ثم تحول إلى العمل السري بعدما أقدمت فرنسا على حل جميع الأحزاب السياسية عند اندلاع الحرب العالمية الثانية وزجت بقادتها في السجون والاقامات الجبرية وأخرى نحو المنفى.

شارك حزب الشعب في الانتخابات في الانتخابات البلدية في 27 جوان 1937م ثم في الدورة الثانية في 04 جويلية وحصلت قائمته على 372 صوتا، كما شارك في فعاليات وأحداث أخرى قبل أن يدخل في السرية، وساهم الحزب في التقارب بين جميع التشكيلات السياسية تحت اسم بيان الشعب الجزائري كتعبير عن هذا التقارب من إقامة دولة جزائرية مستقلة، وتأسس لهذا الغرض جمعية أحباب البيان والحرية يوم 14 مارس 1944 م وفرض من خلالها حزب الشعب تنظيمه، ودعا إلى ضرورة تمكين الجزائر من مجلس وحكومة والاعتراف بمصالي الحاج كزعيم

للشعب الجزائري في شهر مارس 1945م[34]، قبل أن ينقسم الحزب إلى تيارين احدهما ذو نزعة ثورية والأخر يحبذ مواصلة العمل السياسي.

كان من الأحداث القوية التي ميزت سنة 1945م هي مجازر 08 ماى 1945م والتي ينسب تنظيم مظاهراتها إلى حزب الشعب، كانت المظاهرات مكلفة للغاية للشعب الجزائري وللحركة الوطنية، فالمجازر كانت رهيبة والضحايا كانوا بعشرات الآلاف حوالي 45 الف بإحصائيات حزب الشعب وحوالي 80 ألف بإحصائيات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، بعدها خيم جو من عدم الطمأنينة وسارعت فرنسا إلى طرح خطة إصلاحات سياسية لاستقطاب قوى وطنية حية لتهدئة الأوضاع في الجزائر[35]

رابعا: حركة انتصار الحريات الديمقراطية: بعد إطلاق سراح المعتقلين ومنهم مصالي الحاج الذي وصل الجزائر في شهر أكتوبر سنة 1947م وبحوزته برنامج سياسي جاهز للتطبيق، وتصادفت عودته مع تنظيم الانتخابات التشريعية، وبعد استشارة اللجنة المركزية لحزب الشعب انقسمت الآراء إلى شقين قسم يؤيد المشاركة يتزعمه مصالي الحاج، وقسم يرفض ويؤيد مقاطعة الانتخابات والتفرغ للإعداد للعمل المسلح، واستطاع مصالي في نهاية الأمر أن يثني الطرف المقطع عن رأيه ولو على مضض[36]، وقدم مصالي قائمة المرشحين إلى السلطات الفرنسية تحت اسم جديد هو "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" وحصلوا على 05 مقاعد في هذه الانتخابات وبنسبة 18% من أصوات الناخبين، أثارت هذه الانتخابات الكثير من اللغط على مستوى الحزب فتقرر عقد المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في 15 فيفري 1947م، لكن المخرجات كانت 3 تيارات ، تيار مصالي ويؤد العمل السياسي في إطار القانون وتيار الدكتور محمد الأمين دباغين ويؤيد العمل المسلح، وتيار ثالث يحبذ مواصلة العمل السري في إطار حزب الشعب[37].

---

[34] صالح فركوس، مرجع سابق، ص.241.

[35] عمار هلال، مرجع سابقن ص.361.

[36] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، مرجع سابق، ص.304.

[37] نفس المرجع، ص.3.6.

خامسا: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 05 ماي 1931م بنادي الترقي بالعاصمة وانتخب الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيسا لها، وتعتبر الجمعية ذات الظاهر الديني حركة سياسية ذات قاعدة شعبية واسعة جدا، اتجهت منذ البداية إلى غرس بذور الروح الوطنية في أنفس الشباب الجزائري وتعليمهم لغة آبائهم وأجدادهم وتعريفهم بالتراث العربي الإسلامي، فهي حركة سياسية ذات رسالة ثقافية وعلمية واجتماعية تهدف إلى حماية التراث الوطني من الذوبان في الحضارة الأوربية، وبعث الروح الوطنية في النفوس عن طريق التعليم وخلق الوعي الاجتماعي ومحاربة رجال الدين المزيفين[38]، اتخذت الجمعية القرآن والسنة منهاجا ومنبعا للحقيقة للرجوع إلى تعاليم الدين السليمة[39] وإيصال الخير لكل الجزائريين وخدمة الإسلام والمسلمين.

جاهد الشيخ ابن باديس وجمعيته بالقلم واللسان ضد الأباطيل والشعوذة والخرافات، ينشد الإصلاح والنهضة من خلال التجديد من العودة تعاليم الكتاب والسنة، فكان يقول دائما أعيش للإسلام والجزائر، وبذلك كانت الجمعية تربي وتقوّم وتعد للجهاد[40]، وقد ساهم في بروز التيار الإصلاحي الديني في الجزائر العوامل التالية[41]:

- تأثير الشيخ محمد عبده (حركة الجامعة الإسلامية) سيما فكرته عن الاجتهاد؛
- تأثير مجلة المنار وكتب المصلحين الدينيين؛
- الثورة التعليمية التي أحدثها ابن باديس بعد عودته من تونس والمشرق؛
- الوقع النفسي للحرب على الجماهير الجزائرية، والذي أدى إلى تدهور الاعتقادات الخرافية؛
- عودة بعض أبناء الجزائر المخلصين من الحجاز والمساهمة في النهضة الإصلاحية.
- ويمكن إيجاز العمل النهضوي الحضاري والإصلاحي للجمعية في[42]:
- إحياء الدين الإسلامي وتطهيره من الشوائب التي علقت به؛

---

[38] نفس المرجع، ص.245.

[39] شارل اندري جوليان، مرجع سابق، ص.134.

[40] صالح فركوس، مرجع سابق، ص.235.

[41] ابو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص.389.

[42] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص.246.

- العمل من اجل بعث وتطوير الثقافة العربية الإسلامية؛
- السعي لتوحيد أبناء الشعب الجزائري تحت راية العروبة والإسلام؛
- توعية الشباب الجزائري بشخصيته الجزائرية وتهيئته للنضال في المستقبل؛
- إقامة جسور التعاون بين الجزائر وبقية الدول العربية والإسلامية؛
- الدعوة إلى توحيد العمل المشترك مع أبناء تونس والمغرب؛
- نشر تعليم عربي مستوحى من الوحدة العربية الإسلامية.

سادسا: حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: يعتبر فرحات عباس من الشخصيات السياسية التي كانت تتصف بالاعتدال، انخرط منذ صغره في فدرالية المنتخبين المسلمين، التي حددت مطالبها في اجتماع بالعاصمة في شهر سبتمبر 1927م وكانت كالتالي[43]:

- تمثيل السكان المسلمين في البرلمان الفرنسي؛
- المساواة في الأجور والعلاوات بين الأوربيين والمسلمين؛
- المساواة في مدة الخدمة العسكرية بين الأوربيين والمسلمين؛
- إلغاء رخصة الذهاب إلى فرنسا بالنسبة للعمال؛
- إلغاء قانون الأنديجينا؛
- توفير التعليم والتدريب المهني لأبناء البلد الأصليين؛
- تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية في الجزائر؛
- إعادة تنظيم الدوائر الانتخابية ومراجعة قانون 1910م الذي يجري تطبيقه.

وعلى الرغم من هذه المطالب تبدو معتدلة بالمقارنة مع أهداف جمعية العلماء ومطالب حزب الشعب إلا أنها لاقت معارضة شديدة من طرف المعمرين في تصديهم لمشروع بلوم فيوليت، وشكّل ذلك صدمة لتيار فرحات عباس المعتدل والمؤيد لسياسة الإدماج[44]، وبعد تعطيل الحياة السياسية في الجزائر إثناء الحرب العالمية الثانية، استغل فرحات عبا س نزول الحلفاء بالعاصمة

---

[43] نفس المرجع، ص.234.

[44] علي محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الزعيم عبد الحميد بن باديسن، بيروت: مطابع يوسف بيضون، 2016، ص.78.

ليقدم رسالة للسلطات بتشجيع من حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين، واستجابت السلطات في 20 ديسمبر 1942م ثم اجتماع ثاني في 08 فيفري 1943م باسم حركة البيان، وكان عبارة عن مشروع تتلخص مطالبه في[45]:

- إدانة الاستعمار وإلغائه؛
- منح حق تقرير المصير لسائر الشعوب صغيرها وكبيرها؛
- منح الجزائر دستورا خاصا بها؛
- الحرية و المساواة لسائر السكان دون تمييز بين العرق والدين؛
- إلغاء الملكية الإقطاعية بواسطة إصلاح زراعي وضمان حقوق عمال الأرض؛
- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية في نفس مستوى الفرنسية؛
- ضمان التعليم المجاني والإجباري لسائر الأطفال من الجنسين؛
- حرية العبادة لسائر السكان وتطبيق فصل الدين عن الدولة؛
- المشاركة العملية للجزائريين المسلمين في تسيير حكومتهم؛
- إطلاق سراح سائر المحكوم عليهم سياسيا والمسجونين السياسيين من سائر الأحزاب.

ولرفض المطالب والتضييق على فرحات عباس من طرف الحاكم العام "كاترو" أسس حركة أحباب البيان والحرية بمدينة سطيف في 14مارس 1944م وتضم كل من حزب الشعب وجمعية العلماء، والحزب الشيوعي إضافة إلى حزب فرحات عباس، استنكر فيها الاستبداد وترويج فكرة دولة جزائرية، وتأسيس جمهورية مستقلة متحدة فدراليا مع فرنسا، وتبخرت أحلام فرحات عباس عندما انفض المناضلون من حوله وشاركوا في مظاهرات 08 ماي 1945م ورفعوا شعارات مناوئة لفرنسا ولمطالب فرحات عباس[46]، وكلف ذلك مصالي حل حزبه واعتقال فرحات عباس والكثير من مناضليه، وبعد خروجه من السجن في 16 مارس 1946م أسس حزبا جديدا أطلق

[45] نفس المرجع، ص.ص. 81.82.

[46] نفس المرجع، ص.89.

عليه اسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وبمطالب معدلة وشارك في انتخابات 02 جوان 1946م[47].

سابعا: الحزب الشيوعي الجزائري: بعد تأسيس الأممية الشيوعية عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، أبدت اهتماما كبيرا بالحركات التحررية في شمال أفريقيا ونضال شعوب المستعمرات ضد النظام الامبريالي، حاثة الأحزاب العالمية في الغرب على مساعدة شعوب المستعمرات على الاستقلال لقبول انضمامها إلى الأممية الجديدة تشجيعا للثورة في الجزائر وتونس[48]، وهو الأمر الذي كان يؤيده الحزب الشيوعي الفرنسي بقصد استقطاب الجزائريين والتونسيين اليساريين وانضمامهم إلى الحزب[49].

إن الشيوعية في الجزائر كانت نتيجة لتطور الجناح الراديكالي في الكنفدرالية الجزائرية للحزب الاشتراكي الفرنسي، وأعضاؤه كانوا مناضلين في صفوف هذا الحزب، وكانوا يعتبرون أن الجزائر ارض فرنسية، وانشئوا فدرالية الجزائر للحزب الشيوعي سنة 1924م إلا أن الحزب تمرد عليها وطالب باستقلال الجزائر[50]، وكان الحزب الشيوعي الفرنسي هو من صنع التحالف بين الشيوعيين في المستعمرات الفرنسية، وقر قادة الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1931م إنشاء أحزاب شيوعية في الجزائر وتونس والمغرب لابتعاد الأحزاب الوطنية في هذه الأقطار عن الحزب الشيوعي الفرنسي والعمل على الانفصال عن فرنسا[51]، والعمل على التقرب من الأحزاب الوطنية الجزائرية منذ مطلع سنة 1936م، على الرغم من ذلك ظل الحزب الشيوعي الجزائري بعد رئاسة عمار اوزقان يعمل بالتنسيق مع الحزب الشيوعي الفرنسي ويدعمون الاتحاد بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي ويمقتون حزب الشعب الجزائري باعتباره منظمة انفصالية دفاعا عن اندماج

---

[47] عمار بوحوش، مرجع سابقن ص.240.

[48]مها ناجي حسين، الحزب الشيوعي الجزائري وموقفه من الثورة الجزائرية، مجلة االاستاذ"، العدد 212 المجلد الأول، بغداد، 212 ، 2015، ص، 383.

[49] شارل اندري جوليان، مرجع سابق، ص.155.

[50] مصطفى اوعامري، الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920-1954، الجزائر: مجلة الحضارة الإسلامية، المجلد 17، عدد، ، 2016.29،ص.454

[51] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص.277.

الجزائر مع فرنسا خاصة بعد خيبة الأمل في مشروع بلوم فيوليت، وظل الحزب يكافح من اجل تكوين قاعدة شعبية لتمسكهم بمبدأ الارتباط بفرنسا، وبقي الحال كذلك إلى اندلاع الثورة التي انضم إليها بعضهم .

المحور الخامس: ظهور جبهة التحرير الوطني

كما سبق وان وضحنا مآلات معظم أحزاب الحركة الوطنية سواء ذات النزعة الاستقلالية أو التوجه الإصلاحي أو الاندماجي، حاولت جميعها انتزاع حقوق الجزائريين والمشاركة في إدارة شؤونه المختلفة كل وفق رؤيته للحلول، لكن في نهاية المطاف اصطدم جميعهم بسلطة استعمارية عنيدة مدفوعة بضغوط المعمرين، لم تتنازل عن كبريائها وعنصريتها لتتنازل للجزائريين عن حقوقهم، وبلغت القناعة بالمتقدمين والمتأخير ان الحل يكمن في العمل المسلح ولا غيره، خاصة بعد تسارع الأحداث عقب مجازر 08 ماي 1945م التي لم تدع مجالا للشك في النية الحقيقية للسلطات الاستعمارية التي حاولت زيفا ومراوغة أن توهم الحركة الوطنية والشعب الجزائري بإصلاحات كاذبة[52] ذرا للرماد في الأعين، ومحاولة لستر القبح الحقيقي من على وجه فرنسا.

كانت الأزمات الأربع التي مر بها حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية كافية للتحوّل على مستوى القناعات و فلسفة التغيير والثورة، فجرح المجازر كان غائرا ومؤلما، والدروس المستقاة منه عالية القيمة، تلخص قناعات جديدة اسماها أن لا ثقة في المستعمر البغيض، وان التشرذم السياسي يطيل أمد الاستعمار ولا يجدي نفعا، وان من حل بالقوة واستعبد الشعب بها لا يرحل إلا بالقوة، ثم كانت الأزمة الثانية، عندما أصر مصالي الحاج على المشاركة في الانتخابات مثل ما اشرنا إلى ذلك سلفا، والتي أدت إلى انفراط عقد النضال إلى ثلاث تيارات متنافرة.

وكانت الأزمة الثالثة سنة 1950م عندما اكتشف أمر المنظمة الخاصة من طرف السلطات الاستعمارية والنفوذ إلى هيئاتها واعتقال عدد كبير من أعضائها، وكان ذلك مؤلما للحركة الوطنية والمنظمة السرية، وهو الأمر الذي أخّر العمل المسلح لسنتين اخرتين، ازداد الشقاق

---

[52] يقصد بذلك الدستور الجزائري او القانون الأساسي للجزائر، ونص هذا القانون على ان الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وان هذا المجلس المزمع إنشاؤه يتكون من 120عضوا للكل، أي 60عضوا يمثلون الجزائريين الذين كان عددهم يزيد عن 7.5 مليون نسمة والفرنسيين الذي كان عددهم يقارب 2.5 مليون نسمة، مدة العهدة 6 سنوات وتجدد بالنصف كل 3سنوات، وخلاصة القانون هو تمكين الكولون من التحكم في البلاد وفي رقاب الجزائريين، وأكثر من هذا زُورت هذه الانتخابات من طرف الحاكم العام نيجلان. أنظرعمار هلال، مرجع سابق.

والخلاف على مستوى مكونات الحركة الوطنية، سواء حركة انتصار الحريات الديمقراطية أو جمعية العلماء بين تيار الإبراهيمي وتيار العقبي، أو على مستوى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وكذا الحزب الشيوعي.

لكن ما كان يراد له أن يُرمم ويصلح، أي حركة انتصار الحريات الديمقراطية كحزب ذي قاعدة شعبية عريضة، أصيب بنكبة أخرى ليسجل الأزمة الرابعة، والتي صادفت تدهورا فضيعا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين، وبلغت الأزمة السياسية بين الفرقاء في حركة انتصار الحريات الديمقراطية حد الاقتتال والمواجهة في الشوارع، ولتلافي الارتدادات الخطيرة تم عقد العديد من المؤتمرات، ولعل أخطرها المؤتمر الذي انعقد ببلجيكا برئاسة مصالي الحاج والذي طرد فيه من الحزب من لا يريدهم، وقابله المركزيون بمؤتمر في الجزائر العاصمة وفيه تم إلغاء منصب رئيس الحزب أي طرد مصالي الحاج[53].

أدى هذا الانقسام إلى العودة بالحركة الوطنية الثورية إلى نقطة الصفر، أي الانشغال بالطريق الثوري ذاته وسبيل العودة إليه[54]، فاجأت هذه الأزمة لجنة الخمسة خوفا من ارتداداتها على القاعدة النضالية للحركة، لكن اللجنة استغلت الظرف لتحرير هذه القاعدة النضالية من صراع ونفوذ الطرفين المتنازعين، والسير بها باتجاه الثورة المسلحة[55]، وبذلك وجدت الأداة الثورية التي بدأت تتشكل من جديد منذ مطلع 1952م أنها مضطرة للمبادرة بالرهان على[56]:

- وضع الحزب الثوري المنقسم على نفسه أمام الأمر الواقع ومسؤولياته التاريخية لإجباره مكرها على الالتحاق بالركب؛
- استعداد الشعب للمشاركة والاحتضان والمراهنة على رصيده من الوعي الوطني والنضال السياسي؛

---

[53] عمار هلال، مرجع سابق، ص.377.

[54] محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962)، الجزائر: دار القصبة للنشر،2007، ص.51.

[55] نفس المرجع، ص.52.

[56] نفس المرجع.

- إعادة توجيه مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية نحو الثورة، أي العمل المسلح مباشرة؛
- توحيد مختلف مكونات الحركة الوطنية من أحزاب وجمعيات في جبهة واحدة ونحو هدف واحد (الاستقلال الوطني).

أولا: اندلاع الثورة التحريرية الكبرى: جاء اندلاع الثورة التحريرية الكبرى في ظروف داخلية وأخرى خارجية مميزة:

1. **الظروف الداخلية:**

- تواصل السياسة الاستعمارية التعسفية ضد الشعب الجزائري (ضغط اقتصادي واجتماعي رهيب) جرّاء القوانين الزجرية وسياسات القمع؛
- تجاهل المطالب الوطنية حتى بعد صدور العديد من القوانين (قانون 1944م وقانون 1947) التي أبقت على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتردي دون تغيير ايجابي يذكر؛
- أزمات حركة انتصار الحريات الديمقراطية (مجازر 08 ماي 1945م، مشاركة حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الانتخابات سنة 1947م، اكتشاف المنظمة السرية سنة 1950م، أزمة الانقسام على مستوى حركة انتصار الحريات الديمقراطية نهاية سنة 1953م)
- عجز الأحزاب السياسية الجزائرية على تحقيق المطالب الرئيسة للشعب الجزائري.

2. **الظروف الخارجية**[57]:

- اندلاع الثورة في تونس سنة 1952م وفي المغرب الأقصى سنة 1953م؛
- انتصار الثورة في مصر 1952م، والمعاهدة المصرية البريطانية حول قناة السويس أكتوبر 1954م؛
- انهزام فرنسا في الهند الصينية (معركة ديان بيان فو بالفيتنام 1954م)
- انتشار موجة التحرر في العالم الثالث خاصة في أفريقيا وآسيا؛

[57] مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر،1984، ص.ص.17.18.

- تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة لقضايا التحرر في العالم.

أ. تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل: تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) في 23 مارس 1954م من طرف أربعة مناضلين، محمد بوضياف ومصطفي بن بوالعيد من المنظمة الخاصة ومحمد دخلي ورمضان بوشبوبة من لجنة التنظيم لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، في عمل استعجالي لحماية الهياكل النظامية للحركة من الانهيار وعقد مؤتمر تأسيسي لحل الخلاف بين الطرفين المتصارعين في الحركة، أي مصالي الحاج وجناحه وبن يوسف بن خدة واللجنة المركزية[58].

يذكر أن لفظتي الاتحاد والعمل تكررت لسنوات في تسميات مؤتمرات وتجمعات وشعارات حزب الشعب/ حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فالوحدة تعتبر عنوانا للجنة وتعبيرا عن وحدة أيديولوجية سياسية لهدف محدد وهو الاستقلال، والعمل كناية عن الاتحاد والتوافق حول الوسيلة الوحيدة الممكنة لتحقيق الاستقلال وهي الثورة المسلحة[59]. ويمكن تلخيص أهداف اللجنة الثورية للوحدة والعمل في الآتي:

- تعبئة المناضلين وتجنب التمزق وإعادة بناء وحدة حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛
- تحضير الكفاح المسلح؛
- تجميع إطارات المنظمة الخاصة وتعبئتهم وإقناعهم بالعمل المسلح؛
- الاتصال بقواعد الحركة وإقناعها بضرورة الحياد مما يجري من صراع على مستوى قمة الحركة؛
- الإعداد النفسي للمناضلين وتهيئة الظروف لمباشرة العمل المسلح.

بالموازاة مع هذا النشاط المستعجل عُقد مؤتمران الأول بسويسرا في جوان 1954م بين شخصيات قيادية من المنظمة الخاصة ومن اللجنة المركزية وبعض العناصر المصالية، حاول الجميع إلى الاهتداء إلى حل وسط لإنهاء الخلاف القائم بين مصالي الحاج وأعضاء اللجنة

---

[58] محمد عباس، مرجع سابق، ص. 53.

[59] نفس المرجع، ص.56.

المركزية، ولما عرض الأمر على مصالي الحاج اشترط للموافقة أن يعترف أعضاء اللجنة المركزية بأخطائهم، وعُقد المؤتمر الثاني في شهر جوان 1954م ببلجيكا وجاء فيه ما يلي[60]:

- العمل على إعادة الأعضاء المفصولين من الحزب؛
- حرمان أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل من المشاركة في الحزب؛
- استعادة أموال الحزب المخبأة عند أعضاء اللجنة المركزية؛
- مساندة نضال الشعب التونسي والشعب المغربي؛
- انتهاج سياسة العمل الثوري التي تضمنتها وثائق حزب الشعب الجزائري؛
- انتخاب مصالي الحاج رئيسا للحزب مدى الحياة؛
- إنشاء مجلس وطني للثورة.

ب. إنشاء مجموعة الـ 22: في اجتماع سري بالمدنية في منزل السيد الياس دريش يوم25 جوان 1954م تقرر الانتقال إلى العمل المسلح، وكان برئاسة مصطفى بن بوالعيد، وانتهى الاجتماع بما يلي[61]:

- إدانة انقسام الحزب والمتسببين فيه؛
- الإعلام عن عزيمة مجموعة من الإطارات على محو آثار الأزمة وإنقاذ الحركة الثورية من الانهيار؛
- ضرورة القيام بثورة مسلحة كوسيلة وحيدة لتحرير الجزائر وتجاوز الخلافات الداخلية.

وتشكلت مجموعة الـ 22 من:

- المنظمون الرئيسيون: (محمد بوضياف، مصطفى بن بوالعيد، العربي بن مهيدي، مراد ديدوش، رابح بيطاط)

[60] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص.327.

[61] نفس المرجع، ص.ص.342 – 343.

- المشاركون: (عثمان بلوزداد، محمد مرزوقي، الزبير بوعجاج، الياس دريش، بوجمعة سويداني، احمد بوشعيب، عبد الحفيظ بوالصوف، رمضان بن عبد المالك، محمد مشاطي، عبد السلام حباشي، رشيد ملاح، السعيد بوعلي، يوسف زيغود، لخضر بن طوبال، عمار بن عودة، مختار باجي، عبد القادر لعمودي).

انتخب محمد بوضياف مسؤولا وطنيا وبدوره عيّن أعضاء الأمانة العامة المتكونة من: محمد بوضياف رئيسا والأعضاء: العربي بن مهيدي، مصطفى بن بوالعيد، مراد ديدوش ورابح بيطاط).

ثم قامت الأمانة العامة بمجموعة من الاجتماعات السرية لوضع التنظيمات اللازمة وآخر الترتيبات لإعلان بداية العمل المسلح، ومنها[62] : اجتماع بمنزل السيد عيسى كشيدة وتمخض عنه مايلي:

- دمج قدماء المنظمة الخاصة في التنظيم الجديد؛
- التحضير العسكري والتكوين والتدريب على وضع القنابل؛
- تنظيم الفرق التي تتولى جمع السلاح وصنع القنابل؛
- الاتصال بكريم بلقاسم وعمر اوعمران بالقبائل والمناضلين بالخارج (بن بلة، محمد خيضر، وحسين آيت أحمد).

وفي اجتماع آخر في شهر سبتمبر لمناقشة آخر الترتيبات وتكليف مصطفى بن بو العيد بإجراء آخر اتصال بمصالي الحاج، وفي آخر لقاءين بين 10 و25 أكتوبر 1954م تم الاتفاق على ما يلي[63]:

- الخط السياسي للحركة السياسية الجديدة: جبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الجزائري؛
- ضبط النظام العسكري: جيش التحرير الوطني؛

---

[62] نفس المرجعن ص.345.

[63] نفس المرجع، ص.347.

- تحرير بيان أول نوفمبر؛
- تقسيم البلاد جغرافيا وتوزيع المهام والمسؤوليات؛
- تحديد بداية العمل المسلح وتحديد الأماكن المستهدفة.

ج. انطلاقة الثورة: كان انطلاق الرصاصات الأولى للثورة التحريرية المباركة ليلة أول نوفمبر 1954م التي كانت في توقيت الساعة صفر من ليلة الأحد إلى الاثنين 01 نوفمبر، وشملت العمليات العسكرية معظم جهات الوطن، كرسالة للعدو وللداخل والخارج على قوة التنظيم والتنسيق، وكانت قد تم توزيع المهام حسب المناطق كالتالي[64]:

- المنطقة الأولى: لأوراس والنمامشة بقيادة مصطفى بن بوالعيد ونائبة بشير شيهاني؛
- المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني بقيادة مراد ديدوش ونائبه يوسف زيغود؛
- المنطقة الثالثة : القبائل بقيادة كريم بلقاسم ونائبه عمر اوعمران؛
- المنطقة الرابعة: الجزائر العاصمة والوسط بقيادة رابح بيطاط ونائبه سويداني بوجمعة؛ المنطقة الخامسة: وهران والغرب الجزائري بقيادة محمد العربي بن مهيدي ونائبه عبد الحفيظ بوالصوف.

واختير يوم الاثنين تيمنا بميلاد الرسول الأعظم "صلعم" واستغلالا لعيد كل القديسين الذي يحتفل به الفرنسيون، وكانت كلمة السر "خالد عقبة"، ثم شُرع في توزيع بيان أول نوفمبر لإعلام الداخل والخارج واستباق التأويلات الزائفة السياسية والإعلامية التي ستصدر عن العدو.

د. بيان أول نوفمبر[65]

" أيها الشعب الجزائري،

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا. نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلون بصفة خاصة . نُعلمُكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكُم الأسْبابَ العَميقة التي دفعتنا إلى

---

[64] صالح فركوس، مرجع سابق، ص.253.

[65] بيان أول نوفمبر على الرابط: https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/5469

العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية . بعد مراحل من الكفاح . قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية في الواقع هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، و هكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة ، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود و الروتين، توجيهها سيئ ، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة و مصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد، فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة و المغلوطة لقضية الأشخاص و السمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم : جبهة التحرير الوطني.

و هكذا نستخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب و الحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1 . إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2 . احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1 . التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي و القضاء على جميع مخلفات الفساد و روح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2 . تجميع و تنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

1 . تدويل القضية الجزائرية

2 . تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي.

3 . في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية و الخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا .

إن جبهة التحرير الوطني ، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، و العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، و ذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين .

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، و تتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة و للتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم ، و تحديدا للخسائر البشرية و إراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، و تعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1. الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية و رسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل و القرارات و القوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ و الجغرافيا و اللغة و الدين و العادات للشعب الجزائري.
2. فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.
3. خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة ورفع وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1. فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية و المحصل عليها بنزاهة، ستحترم و كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص و العائلات.

2. جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية و يعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق و ما عليهم من واجبات.
3. تحدد الروابط بين فرنسا و الجزائر و تكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة و الاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم لإنقاذ بلدنا و العمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، و انتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبريالية، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك." **الأمانة الوطنية لجبهة التحرير الوطني**

هـ. ردود الفعل الوطنية والدولية عن اندلاع الثورة[66]:

- **رد الفعل الأولي لدى الجزائريين:** كان رد الفعل عند الجماهير الجزائرية مزيجا من الفرح والتساؤل، لحالة التشاؤم والتخوف واليأس التي كانت سائدة، ولجهلهم بالإعداد والتحضير لهذه الثورة.
- **أما عند الأحزاب والهيئات فكان كالآتي:** شابها نوع من التهرب والتملص والتنصل من المشاركة في المسؤولية، لأن بعضها كان مبدئيا ضد تلك الأعمال، البعض الآخر يرى وان وقتها لم يحن بعد، لأنها لم تكن صاحبة المبادرة، باستثناء البعض القليل، لكن الأكيد أن كل تلك الأحزاب والهيئات كانت تريد الاستقلال ولكن بأي طريقة وفي أي وقت، وهذا الذي حكم واطر مواقفها غداة اندلاع الثورة. فكانت المعارضة من المصاليين والتحفظ من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والتردد من المركزيين، ووصفت بالحوادث من طرف الشيوعيين، وموقف مؤيد ولو متأخرا من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، لكن بعد أشهر من عمر الثورة تغيرت الكثير من هذه المواقف والتحق منهم الكثير بصفوف الثورة.

[66] مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص.58.

- **رد فعل المستعمر:** وصف الأمر بالزلزال من طرف الفرنسيين سياسيين وعسكريين وصحافيين، وللتقليل من شأن الأعمال الثورية وصفت بالأعمال الإجرامية والحوادث الإرهابية لخارجين عن القانون، والسلطات على قدم وساق لمحاصرتها والقضاء عليها.
- **ردود الفعل الدولية:** انحازت الولايات المتحدة إلى فرنسا، واعتبرت أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وأيدت الدول العربية الثورة وكانت القاهرة أول عاصمة عربية يذاع منها بيان أول نوفمبر[67]. عبّر الاتحاد السوفيتي عن عدم التدخل في شؤون الدول، لكن كثير من هذه المواقف ستتغير فيما بعد عندما تقتحم القضية الجزائرية المنابر والمحافل الدولية.

ثانيا: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956: اعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م بالولاية الثالثة بوادي الصومام تحت الحماية العسكرية المباشرة للعقيد عميروش، ودام المؤتمر 14 يوما من الحوار والنقاش بين القادة الذين حضروا المؤتمر من المناطق الخمسة، باستثناء المنطقة الأولى التي استشهد قائدها مصطفى بن بوالعيد، وتعذر قدوم الوفد الخارجي، وبعد شرح وتوضيح الأسباب التي أدت إلى عقد هذا المؤتمر، وتقديم التقارير الخاصة بالإمكانيات المادية والبشرية للمناطق العسكرية، ومناقشة التقرير النظامي والعسكري والمالي والسياسي، توصل المؤتمرون إلى النتائج التالية[68]:

- إعادة تقسيم الجزائر إلى 06 ولايات ، وكل ولاية إلى مناطق وكل منطقة إلى قسمات، ويقود كل ولاية عقيد بمساعدة أربعة ضباط برتبة رائد مسؤول سياسي ومسؤول عن العمليات العسكرية ومسؤول استعلامات ومسؤول عن التموين.
- التنظيم العسكري الجديد: هيكلة الجيش وتنظيم الرتب، بحيث أصبحت الكتيبة تتكون من 110 مجاهدا، والفرقة من 35 مجاهدا، والفوج من 11 مجاهدا، بالإضافة إلى الرتب العسكرية والأوسمة والمرتبات والمنح العائلية.

---

[67] صالح فركوس، مرجع سابق، ص.ص.260 – 261.

[68] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص.ص.383 – 384.

1. **تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية:**هو بمثابة برلمان، ويعتبر أعلى هيئة سياسية في الثورة ، يتشكل من 17 عضوا دائما و17 عضوا إضافيا ويمثلون مختلف التكوينات السياسية المشاركة في الثورة[69].
2. **لجنة التنسيق والتنفيذ:** انبثقت من المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهي مسؤولة أمامه تتولى تطبيق القرارات السياسية والسكرية التي يتخذها المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وتتكون من:

- رمضان عبان: منسق بين الولايات وبين الداخل والخارج؛
- العربي بن مهيدي: مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن؛
- كريم بلقاسم: مكلف بالعمل العسكري وقائد الولاية الثالثة؛
- بن خدة بن يوسف: مكلف بالإعلام والاتصالات باتحاد الطلبة واتحاد العمال؛
- سعد دحلب: مكلف بصحيفة المجاهد والدعاية.

وبذلك قد أسس مؤتمر الصومام لثورة المؤسسات بنقل الثورة والعمل الثوري من المبادرة الفردية إلى مرحلة التنظيم.

3. **الصراع بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية:** من خلال إعطاء الأولوية للعمل السياسي على العسكري وللداخل على الخارج، حيث تم نقل السلطة إلى جبهة التحرير الوطني في العاصمة وإلزامها بإعطاء الأوامر لجيش التحرير والقادة العسكريين في الولايات[70].

ثالثا: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: كان للنتائج العسكرية والسياسية والدبلوماسية على المستوى الداخلي وخاصة الخارجي صدى ايجابيا، وكان لا بد من تمثيل سياسي رسمي يمثل الثورة في الخارج، فجاءت ضرورة تحويل لجنة التنسيق والتنفيذ إلى حكومة

---

[69] الأعضاء الدائمون والاضافيون في المجلس الوطني للثورة الجزائرية: مصطفى بن بو العيد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، كريم بلقاسم، رابح بيطاط، يوسف زيغود، عمر أوعمران، احمد بن بلة، محمد خيضر، حسين ايت احمد، بن يوسف بن خدة، محمد يزيد، عبان رمضان، الأمين دباغين، عيسات ايدير، فرحات عباس، احمد توفيق المدني، سعد دحلب، صالح الونشي، عبد المالك تمام، عبد الحميد مهري، الطيب الثعالبي، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بو الصوف، محمد السعيد، علي ملاح، دحيلس سليمان، احمد فرنسيس، ابراهيم مزهودي، محمد الصديق بن يحي، محمد لبجاوي، نائب رئيس اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، نائب رئيس اتحاد العمال الجزائريين، نائب من نواب قادة الولايات.

[70] المرجع السابق، ص.388.

مؤقتة للجمهورية الجزائرية، لأن الأمر أصبح أكثر من ضرورة تماشيا والتطور الحاصل على مستوى الثورة سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا، بعد الأشواط التي قطعتها القضية الوطنية على مستوى المحافل الدولية وخاصة هيئة الأمم المتحدة، وبدأت مؤشرات الثقة في استعادة السيادة الوطنية أكثر جدية، وان مرحلة المفاوضات قد اقتربت، وان الإعلان عن ميلاد حكومة مؤقتة هو نهج لتقرير المصير وتحمل المسؤولية القيادية[71].

أعلن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958م برئاسة فرحات عباس، وذلك يتحويل لجنة التنسيق والتنفيذ إلى حكومة مؤقتة، وتشكلت من:

- فرحات عباس: رئيسا – تم اختياره لأسباب سياسية واسترتيجية؛
- كريم بلقاسم: نائبا للرئيس ومحتفظا بمنصب وزيرا مسؤولا عن القوات المسلحة؛
- الأمين دباغين: وزير الخارجية؛
- عبد الحفيظ بوالصوف: وزرا للاتصالات والمخابرات؛
- لخضر بن طوبال: وزيرا للداخلية؛
- بن يوسف بن خدة: وزيرا للشؤون الاجتماعية؛
- محمد يزيد: وزيرا للإعلام.

في تأسيس الحكومة المؤقتة رسالة لفرنسا والعالم والقوى الحية في الداخل، على أن المفاوض باسم الشعب والثورة موجود. في الداخل لم تكن الأوضاع على ما يرام من تمرد ورفض للأوامر وعصيان أوامر القادة السياسيين والعسكريين، لحسابات مناصب ضيقة[72]. ولأجل احتواء الوضع تدخل المجلس الوطني للثورة وعقد اجتماع بطرابلس بليبيا من 16 ديسمبر 1959م إلى 18 جانفي 1960م لتحديد المعالم والمسؤوليات الجديدة للحكومة المؤقتة وتتمثل في ما يلي[73]:

– إن تقرير المصير يمر عبر الاستفتاء بإشراف الأمم المتحدة، أو من خلال التفاوض مع فرنسا؛

---

[71] محمد عباس، مرجع سابق، ص.251.

[72] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص.472.

[73] نفس المرجع، ص. 484.

- تعزيز علاقات التعاون والتشاور مع دول المغرب العربي والمشرق العربي والكتلة الاشتراكية؛
- تنسيق الجهود السياسية لإرغام فرنسا على الانسحاب من تونس والمغرب؛
- حث الدول الأفريقية لسحب جنودها المجندين في صفوف الجيش الفرنسي بالجزائر ؛
- الاستعانة بالفنيين السوفيت والصينيين على الحدود الجزائرية مع تونس والمغرب؛
- تدبير خطط لاختراق الخطوط المكهربة على الحدود والعمل على تدويل القضية الجزائرية؛
- دخول قادة الولايات وقادة الثورة في جيش التحرير داخل البلاد؛
- تقوية العلاقات مع قادة الولايات في الداخل؛
- تقديم الدعم المالي للولايات؛
- هيكلة الجيش ودعمه بالعدة والعتاد.

المحور السادس: استقلال الجزائر

كان مطلب الاستقلال يعلو كل مواثيق الثورة التحريرية وأبرزها بيان أول نوفمبر، وأصبح هذا المطلب يتقدم على كل المطالب في أية تسوية أو مفاوضات مع السلطات الفرنسية، يضاف إلى ذلك الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، إي التأكيد على أن جبهة التحرير الوطني هي وحدها ولا احد سواها من يمثل الثورة والشعب الجزائري والتفاوض باسمه، إن السيادة الجزائرية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة ولا مؤجلة، تضمن وحدة التراب الوطني ووحدة الشعب الجزائري، كما انه لا يُقبل أية هدنة أو أي صيغة أخرى توقف العمل الثوري المسلح قبل الوصول عبر المفاوضات مع الطرف الفرنسي إلى النتائج المسطرة التي تفضي إلى وقف إطلاق النار[74].

أولا: اتفاقيات ايفيان: تعود أولى اللقاءات المباشرة بين ممثلي الثورة والحكومة الفرنسية إلى سنة 1956م مع حكومة "غي مولي" الاشتراكية، والذي ربط الاتصالات مع الوفد الخارجي للثورة، وتم اللقاء يوم 12 أفريل 1956م بالقاهرة، بين محمد خيضر ممثلا للثورة وجبهة التحرير ورئيس الوفد الفرنسي "بيجارا"، وكانت الاقتراحات الفرنسية والرد الجزائري كما يلي[75].

أ. اقترحات الطرف الفرنسي:

- إجراء انتخابات عامة في الجزائر تشمل الجزائريين والأوربيين على السواء بعيدا عن الصورة النمطية لكل الانتخابات السابقة في الجزائر؛
- يمكن التفاوض فيما بعد مع الفائزين في الانتخابات جزائريين وأوربيين ووضع دستور جديد للبلاد؛
- اشتراط وقف العمليات العسكرية قبل إجراء أية انتخابات في الجزائر.

ب. رد الطرف الجزائري:

- أي اتفاق سياسي لا بد أن يحظي بتأييد جيش التحرير؛

---

[74] بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر: اتفاقيات ايفيان،تر،لحسن زغدار و محل العين جبائلي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1987، ص.13.

[75] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص.501.

- يمكن إرجاء الانتخابات إلى ما بعد الاتفاق على تدابير الدستور الجديد مع جيش التحرير الوطني؛
- يحبذ الوصول إلى اتفاق وضمانات بين الطرفين قبل إجراء الانتخابات.

ثانيا: اتصالات مولان: 25-29 جوان 1960م: توقفت الاتصالات بين الطرفين الجزائري والفرنسي بعد اختطاف طائرة الزعماء الخمسة يوم 22 أكتوبر 1956م، ثم انقلاب 13 ماي 1958م وسقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة وعودة الجنرال ديغول الى الحكم، بعد فشل الحكومات الفرنسية السابقة في احتواء الأوضاع والقضاء على الثورة، وعلى الرغم من المخططات الإستراتيجية الجديدة لديغول التي مزجت بين السياسات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للقضاء على الثورة إلا أن حصاده من ذلك كان مخيبا جدا، فأطر بدوره إلى تفعيل العمل الدبلوماسي والعودة إلى المفاوضات. واستجابة لتصريحه ليوم 14 جوان 1960م استجابت الحكومة المؤقتة، وبعثت مبعوثين (محمد الصديق بن يحي واحمد بومنجل)، ولم يكن الأمر سوى مناورة من طرف ديغول لضرب الثورة وإيقاف العمل المسلح، لأنه كان يفاوض الولاية الرابعة في نفس الوقت خارج الأطر الرسمية ومن دون علم الحكومة المؤقتة[76].

ثالثا: لقاء لوسارن 20 فيفري 1961م: كانت المفاوضات هذه المرة بسويسرا بوساطة السويسري "أليفي لونق"، مثل فرنسا "بومبيدو" ومثل الحكومة المؤقتة (الطيب بولحروف واحمد بومنجل)، وكانت مواقف الطرفين متباعدة إلى حد التنافر كالآتي[77]:

أ. بالنسبة للطرف الفرنسي:

- الحكم الذاتي؛
- فصل الصحراء عن الجزائر؛
- تجزئة الجزائر عرقيا؛
- طاولة مستديرة؛

---

[76] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص.19.

[77] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص.513.

- الهدنة قبل إجراء المفاوضات.

ب. رد الطرف الجزائري:

- السيادة الكاملة/ الاستقلال التام؛
- وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء؛
- وحدة الأمة الجزائرية، هناك شعب جزائري مسلم وأقلية أوربية؛
- جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري؛
- وقف إطلاق النار بعد التوصل إلى اتفاق.

رابعا: لقاء ايفيان الأول 20 ماي 1961م: تم في مدينة ايفيان، مثل الحكومة الفرنسية فيه "جوكس" ومثل الحكومة الجزائرية (كريم بلقاسم واحمد فرنسيس واحمد بومنجل ومحمد الصديق بن يحي وسعد دحلب وعسكريان؛ قايد احمد وعلي منجلي)، وكانت الطروحات متضاربة بين الطرفين، الطرف الفرنسي يريد التفاوض بشأن المرحلة الانتقالية والضمانات لممتلكات الأوربيين، بينما الطرف الجزائري يريد التفاوض بشأن الاستفتاء وتقرير المصير[78].

خامسا: لقاء بال الأول (28 و29 اكتوبر1961) لقاء بال الثاني يوم 09 نوفمبر1961: طرحت في اللقاء الأول مسألة الصحراء في الاستفتاء والقواعد العسكرية الفرنسية في الجزائر والثروات الطبيعية في الصحراء والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية للأقلية الأوربية في الجزائر؛

وفي لقاء بال الثاني كلف محمد الصديق بن يحي ورضا مالك بتقديم الأجوبة نيابة عن الحكومة المؤقتة، وكانت كالتالي[79]:

- بالنسبة للأقلية الأوربية لها أن تختار جنسية واحدة، وتحديد حقوقها السياسية والمالية؛
- يستأجر المرسى الكبير وتنهى التجارب النووية وجلاء الجيش وعدم استخدام القواعد العسكرية ضد الأفارقة؛

---

[78] نفس المرجع، ص. 515.

[79] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق،ص.ص.31.32.

- لا تتعدى المدة الزمنية من وقف إطلاق النار إلى الاستفتاء 6 أشهر، يرأس الهيئة التنفيذية المؤقتة جزائري؛
- في ما يخص البترول ورخص التنقيب فهي من شأن للدولة الجزائرية.

سادسا: محادثات لي روس (11 إلى 19 فيفري 1962): تمت مناقشة كل المواضيع وحررت النصوص، وبعد الاتفاق المبدئي على كل النصوص افترق الطرفان للالتقاء في ايفيان على شرط أن يسمح بذلك المجلس الوطني الثورة.

سابعا: اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962م: قدم سعد دحلب تقريرا مفصلا عن الاتفاقيات أمام المجلس الوطني للثورة المنعقد بطرابلس بليبيا من 22 إلى 27 فيفري 1962م، وبعد دراسة نص الاتفاقيات تم ي على المشروع بالإجماع، إلا 04 (بومدين وقائد ومنجلي والرائد مختار بوزيم) وصوت الخمسة المسجونون بفرنسا بالوكالة[80].

وافتتحت المفاوضات في ايفيان بصفة رسمية يوم 07 مارس 1962م وتوصل الطرفان يوم 18 مارس إلى اتفاق نهائي تُوج بإعلان وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962 على الساعة منتصف النهار. ويمكن تلخيص نصوص اتفاقية ايفيان في[81]:

- إطلاق سراح المساجين السياسيين خلال 20يوما من اتفاقية وقف إطلاق النار؛
- جلاء الجيش الفرنسي من الجزائر بعد إجراء استفتاء تقرير المصير؛
- تعد الانتخابات وتشرف عليها هيئة تنفيذية متفق على تركيبتها ومسؤوليتها؛
- يجري الاستفتاء في جميع ولايات القطر الجزائري دون استثناء؛
- تشكل محكمة متساوية الأعضاء لحل المشاكل والمنازعات إثناء الفترة الانتقالية؛
- يمكن اللجوء لمحكمة العدل الدولية في حالة عدم الاتفاق؛
- يختار الجزائريون في الاستفتاء بين الاستقلال التام أو الاستقلال والتعاون مع فرنسا؛
- يحتفظ الأوربيون بجنسيتهم، لهم الاختيار بعد 3 سنوات بعد ذلك؛

---

[80] نفس المرجع، ص.37.

[81] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص. 522.

- يحتفظ الأوربيون بأملاكهم في الجزائر ويعوضون في حالة التأميم؛
- يسمح لفرنسا باستخدام المرسى الكبير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد بالاتفاق بين الدولتين.

كانت نتائج الاستفتاء يوم 03 جويلية 1962م بتصويت 5951581 ناخبا ب "نعم" ومعارضة 16534ناخبا، وبذلك تحصل الجزائر على استقلالها وتستعيد سيادتها المفقودة منذ 132 سنة، بعدما قدمت الغالي والنفيس ومقارعة الاستبداد والظلم والطغيان.

ثامنا: أزمة صائفة 1962م: تعود مؤشرات بداية التشنج بين قيادة الأركان –العسكريين الذين رفضوا التوقيع على اتفاقيات ايفيان – والحكومة المؤقتة للمؤقتة إلى مؤتمر طرابلس في فيفري 1962م، من ثم أخذ مجراه بطريقة جلية في مؤتمر طرابلس في شهري ماي وجوان من صائفة 1962م، فيما يُعرف ببرنامج طرابلس، لإقامة الدولة الجزائرية وتشكيل المكتب السياسي الذي سيتولى تسيير شؤون الدولة إلى غاية دخول القيادة السياسية والعسكرية إلى الجزائر، وقدم البرنامج من طرف (احمد بن بلة ومحمد خيضر ورابح بيطاط) وتضمن النقاط التالية[82]:

- استمرارية الثورة لدعم الانتصارات والمكتسبات في إطار الديمقراطية؛
- استبدال الهياكل الاقتصادية الاستعمارية، بهياكل جديدة في إطار الثورة الاشتراكية؛
- إسناد مهمة التخطيط والإسناد والمراقبة لحزب جبهة التحرير؛
- المكتب السياسي: جرى بشأنه اقتراح من طرف احمد بن بلة وآخر من طرف كريم بلقاسم، وكانت الغلبة لاقتراح بن بلة، من دون حصول أي منهما على الثلثين.

لاحتواء هذه المسألة، شكل المجلس الوطني للثورة الجزائرية لجنة متكونة من (محمد الصديق بن يحي وعمر بوداود وعلي كافي) للقاء بن بلة واقتراح مكتب مكون من الزعماء الخمسة إضافة إلى "الباءات الثلاث" لتكوين حكومة برئاسة بن بلة[83]. وكان لدى بن بلة حكما مسبقا عن الحكومة المؤقتة منذ أن كان بالسجن في فرنسا، لذلك وعلى الرغم من عدم حصوله على نسبة الثلثين في التصويت على المكتب السياسي في مؤتمر طرابلس كما هو منصوص علية في

---

[82] جمال بلفردي،الجزائر عشية الاستقلال وأزمة صيف 1962،(الأطراف، المواقف، الإفرازات)،مجلة الأحياء، المجلد 20، العدد، 25جوان 2020،. ص.914.

[83] Paule Balta, le grand Maghreb des indépendances a l'an 2000, Alger : édition laphomic. 1990, p.84.

مؤسسات الثورة، استطاع عبر نقطة نظام للتصويت بالوكالة والحصول على أغلبية لاستصدار لائحة ضد الحكومة المؤقتة باسم هذه الأغلبية النسبية، وهي المرتكز عليها لمشروعية المكتب السياسي، وكانت لجنة ما بين الولايات التي جاءت في اجتماع زمورة فرصة ثمينة لبن بلة لإعلان استقالته، وإظهار ان الحكومة المؤقتة منقسمة وان بن يوسف بن خدة جزء من الأزمة[84] .

أما على المستوى الخارجي فكان احمد بن بلة متفوقا على خصومه المنافسين من حيث الدعم الخارجي، بناءا على علاقته المتميزة مع الرئيس جمال عبد الناصر والتي نسجت قبل اندلاع ثورة التحرير سنة 1954م، بالإضافة إلى دعم المغرب لعلاقته الطيبة مع علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال، كما أن فرنسا من خلال تركيزها على بن بلة ودوره أثناء الثورة قد رسمت له صورة سياسية وقيادية، من دون أن تستشرف مدى مساعدة ذلك لبن بلة بعد الاستقلال، وكان التحاق فرحات عباس بفريق بن بلة قد شكل دعما كبيرا للرجل[85].

في 20 جويلية 1962م أعلن فرحات عباس إن الشرعية قد انتقلت من الحكومة المؤقتة إلى التحالف المعارض، واعتمد التحالف في تشكيلة المكتب السياسي كما جاء في تصويت مؤتمر طرابلس، ودعوته فورا لتحمل مسؤولياته للقيام بمهامهم القيادية للبلاد[86]

[84] محمد عباس، مرجع سابق، ص.ص.873.874.

[85] نفس المرجع، ص.877.

[86] نفس المرجع، ص. 879.

المحور السابع: الجزائر ما بعد الاستقلال

أولا: ربما من المواثيق الرسمية الأولى للدولة الجزائرية الفتية كان دستور 1963م بموجب استفتاء 08 سبتمبر 1963م، ثم انتخاب احمد بن بلة رئيسا للجمهورية، ثم وثيقة رسمية أخرى للدولة، وتتمثل في ميثاق 1964م ، ولعلّ من أهم ما ورد فيه هو الثورة الاشتراكية التي تقوم على المبادئ التالية[87]:

أولا: ميثاق 1964م:

- ديناميكية الصراع الاجتماعي تعمل لصالح الانفتاح الاشتراكي للثورة، بتحويل جذري للفلاحين والعمال ومن النظام الاستعماري البائس إلى المجتمع الاشتراكي؛
- منع الاستحواذ على الثروة الوطنية المسترجعة بفضل تضحيات الفلاحين والعمال أثناء حرب التحرير؛
- استمرارية الثورة من خلال حركة لجان التسيير، والتي أعطتها السلطات صيغتها القانونية من خلال إقرار نظام التسيير الذاتي، والذي يشكل الخاصية الرئيسية للانفتاح على الاشتراكية في الجزائر؛
- يعبر نظام التسيير الذاتي عن إرادة الفئات الكادحة في البلاد، بالإضافة إلى الإصلاح الزراعي والتأميمات الزراعية والصناعية وإعادة تنظيم التجارة الخارجية والداخلية والنظام البنكي؛
- يطرح التسيير الذاتي مسألة العلاقات المتبادلة بين الدولة والحزب والنقابات والجماهير؛
- الديمقراطية الاشتراكية تبرز وتتجسد من خلال وجود هيئات ديمقراطية حقيقية على مستوى القاعدة لتسيير الاقتصاد وهيئات شعبية حقيقية للإدارة الديمقراطية؛
- إن طبيعة الحكم الثوري، هي أن يكون هو المدافع عن مصالح الفئات الكادحة المشكلة لقواعده الاجتماعية؛
- إن الاشتراكية هي ثمرة الترسيخ النهائي للهياكل الاقتصادية والسياسية الاشتراكية.

[87] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، 1964.ص.36.

هذا بالإضافة إلى نصوص أخرى وردت بشأن السياسة الخارجية، والمهام الاقتصادية للبناء الاشتراكي، في الفلاحة والتصنيع والتجارة والنظام البنكي، والبنية التحتية والسياحة والتأميم والتخطيط، والتربية والتعليم والصحة العمومية، والمرأة والشباب...، كان ذلك رسما للخطوط الرئيسة لعملية البناء الاشتراكي المختار من طرف الدولة للنهوض بالبلاد سريعا ومحو اثأر البؤس والفقر والجهل وإعادة بعث الاقتصاد الوطني[88].

ثانيا: التصحيح الثوري 19 جوان 1965م: أعلن المجلس الوطني للثورة الجزائرية المكون من 26 عضوا برئاسة العقيد هواري بومدين عن توقيف الرئيس بن بلة لوضع حد للتسيير السيئ للإمكانات الوطنية والفوضى وعدم الاستقرار، والعودة بالبلاد إلى النظام والأمن، وضمان السير الحسن لمؤسسات الدولة والشؤون العامة، وابقي على تعليق العمل بالدستور منذ 03 أكتوبر 1964م، أصبح العقيد هواري بومدين رئيسا للدولة والمجلس الوطني للثورة باسم الشرعية الثورية، إلى جوار حزب جبهة التحرير الوطني وهياكله باسم الشرعية التاريخية[89].

ثالثا: المجالس الشعبية والثورات الثلاث: في اجتماع مجلس الثورة المنعقد في الفترة الممتدة من 22 إلى 26 أكتوبر 1966م كان موضوع تنظيم المجالس الشعبية يحوز أهمية بالغة لما لهذه المجالس من أهمية في تمكين الدولة من توثيق روابطها وعلاقتها بالمواطن في الريف كما في المدينة، عقب ذلك جاء مرسوم 18 جانفي 1967م ليضع ميثاقا للبلديات ويوضح دور المجالس البلدية في ميادين التنمية الاقتصادية والصناعية والمواصلات والسكن والحماية المدنية، ويمكن تلخيص دور هذه المجالس في[90]:

- التنمية الاقتصادية وتمويل مشاريع التسيير الذاتي، تأجير المحلات التابعة للحكومة، ورفع مستوى المواطنين اقتصاديا واجتماعيا؛
- تطوير الزراعة تزامنا مع تبني الدولة نظام الثورة الزراعية، لإدخال تغيير جذري وحقيقي على عالم الريف؛

---

[88] شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر، عيسى عصفور، بيروت: منشورات عويدات، 1982، ص. 194.

[89] Paul balta.op.cit.p.85.

[90] عمار بوحوش، تطور النظريات والأنظمة السياسية،الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص.352.

- تحسين وسائل النقل بالمدن والقرى على السواء، وتحسين وإصلاح شبكة الطرقات لخلق سهولة وسيولة في المواصلات لخدمة مختلف القطاعات؛
- توفير السكن وبناء المدارس توفير فرص التعليم لكل الأطفال؛
- تنشيط الحياة الثقافية والاجتماعية ودور السينما والمراكز الثقافية؛
- العناية بالسياحة والمؤسسات السياحية؛
- المحافظة على الأمن والممتلكات الخاصة والعامة؛
- إعطاء الحماية المدنية الاهتمام اللازم لتضطلع بدورها المسؤول في الحماية والتدخل.

يذكر أن سنة 1974م قد شهدت تقسيما إداريا رفع عدد الولايات من 15 ولاية إلى 31 ولاية، ورفع عدد الدوائر إلى 359 دائرة، وضبطت مقاعد المجالس الشعبية الولائية وفقا لعدد سكان كل ولاية، كما شهدت نفس السنة استفتاء على دستور 1976م.

1. **الثورة الصناعية:** أرادت الجزائر من خلال ذلك المضي بسرعة في تحقيق نهضة صناعية، من خلال تخصيص اعتمادات مالية ضخمة من عائدات المحروقات التي عرفت انتعاشا لافتا بعد سلسلة التأميمات[91]، كانت هذه الأموال الموجهة للاستثمارات في قطاع الصناعة تهدف بالأساس إلى بناء قاعدة صناعية تسمح بتوفير الإنتاج وتحسين مستوى معيشة الجماهير، وتقوم أبعاد هذه الثورة على: سياسة التحرر الاقتصادي وتجنيد الطاقات واستثمار الثروات، والتضامن مع دول العالم الثالث وتثمين الثروات الوطنية.[92]
2. **الثورة الزراعية:** تعتبر الزراعة في الجزائر دعامة أساسية للاقتصاد الوطني ونهضة الجزائر، خاصة وان الفلاحة إلى حد ذلك التاريخ كانت تستقطب ما يقارب 65% من السكان، فمنذ سنة 1963م وبإنشاء الإدارة الوطنية للإصلاح الزراعي، تكون الجزائر قد شرعت فعلا انتهاج سياسة زراعية تحقق التحول الاجتماعي لخلق المجتمع الاشتراكي، وكان صدور المرسوم الرئاسي في 08 نوفمبر 1971م حدثا لافتا في إطار سياسة الدولة الزراعية، والذي جاء

---

[91] Belaid abdesselam, le hasard et histoire, Alger: énad édition, 1990.p.13

[92] عمار بوحوش، تطور النظريات ، مرجع سابق ص.373.

لينهي المتاجرة بالأرض، وتحديد الملكيات الزراعية، وتأميم الأراضي الفائضة، وتقديم الأرض لمن يخدمها، وتدعيم التعاونيات الفلاحية، وإلغاء الضريبة على الفلاحين ومساعدتهم ماليا[93].

3. **الثورة الثقافية:** ورد في الميثاق الوطني لسنة 1986 ما يلي[94]:

- تحقيق الثورة في المجال الثقافي يتطلب التكفل بعدد من المهام في ميادين التربية والتعليم والتكوين من جهة وفي كل ما يتصل بتكوين الإنسان سياسيا وتربيته خلقيا وإعداده اجتماعيا من جهة أخرى؛
- يظل تكوين الإنسان الشغل الشاغل للثورة، كونه غايتها ووسيلتها في الوقت نفسه، فالثورة في المجال الثقافي تضمن التخلص من الاستلاب وتعيد التوازن للشخصية الوطنية؛
- إن تمكن الثورة في المجال الثقافي يعني في منظور ثورة نوفمبر صيانة الشخصية الوطنية وهوية الشعب الجماعية؛
- ازدهار الشخصية الوطنية واتصالها بثقافة العصر التقدمية لن يكون إلا بتأكيد اتصال الشعب الجزائري بتراثه التاريخي الحضاري، وقدرته على التكيف والتفتح على التقدم والتقنية؛
- لا تعني الثورة الثقافية بالضرورة إحداث تحولات عقلية وفكرية عميقة عن طريق ترقية المواطن ثقافيا وعلميا والسهر على استمرار تكوينه السياسي؛
- السعي لتحقيق تكوين مواطن صالح متشبع بأخلاق الإسلام مؤمن بقيمه السامية معتز بتاريخه ومقتنع بضرورة النهج الاشتراكي؛
- تسعى الثورة على تغيير المجال الثقافي مع صيانة الشخصية الوطنية من مخاطر الاستلاب ودعم أهم مقوماتها وهي الإسلام واللغة الوطنية والتراث التاريخي والدفاع عن الاختيار الاشتراكي؛
- يشكل الإسلام احد المكونات الأساسية للشخصية الوطنية الجزائرية، ويطرح قضية التثقيف الديني السليم والثقافة الإسلامية الصحيحة كجزء لا يتجزأ من عملية التحرر الثقافي.

---

[93] نفس المرجع، ص. 399.

[94] الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، فصل مهام الثورة الجزائرية في المجال الثقافي، ص.49.

وتقوم هذه الفلسفة الثقافية أساسا على: اللغة الوطنية والعمل على ترقيتها وتعميم استعمالها، ثم منظومة التربية الوطنية والعمل على ترقيتها وتطويرها وديمقراطية التعليم والاهتمام بتكوين الفرد، بالإضافة إلى التكوين العلمي والتكنولوجي للتحكم في العلوم واكتساب التكنولوجيا، علاوة على الاهتمام بالتكوين السياسي لمختلف الفئات العمالية والشباب والطلبة...

رابعا: الحزب ودوره القيادي: نشأ حزب جبهة التحرير عشية اندلاع الثورة كتنظيم سياسي جديد بديلا عن المكونات السياسية للحركة الوطنية، لذا يحظى بمكانة تاريخية عالية القيمة باعتباره حركة ثورية قادت الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، وهو في مرحلة البناء والتشييد منبر رئيس، تعبر من خلال هيئاته ومنظماته الجماهيرية الشعبية عن رغباتها وطموحاتها المشروعة، وهو طليعة الوعي والوطنية للعناصر الواعية من فلاحين وعمال وشباب ووطنيين وثوريين من اجل تحقيق أهداف الثورة[95].

خمسا: دستور 1989م وتجربة التحول الديمقراطي في الجزائر: بعد انتخاب الشادلي بن جديد رئيسا للجمهورية لعهدة ثالثة في 22 ديسمبر 1988م، صرح في منتصف جانفي 1989م عن دستور جديد سيطرح للاستفتاء الشعبي يوم 23 فيفري 1989م، النص الدستوري الجديد سيأخد استدارة 180 درجة لتوجهات الدولة والنظام السياسي المتبنى منذ الاستقلال، ستختفي مفردات الاشتراكية والثورية، ولا أيديولوجية الحزب الواحد، إبعاد الجيش من الحياة السياسية للبلاد، يسمح الدستور الجديد يتكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي، بعد الاستفتاء انسحب الجيش من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الذي أصبح حزبا كبقية الأحزاب على الرغم من خلفيته التاريخية الزاخرة[96].

ما انفكت السلطة تؤكد منذ أحداث 05 أكتوبر 1989م على عزمها وإرادتها في بناء دولة القانون، وفي ظرف وجيز تقدمت عشرات الطلبات لإنشاء أحزاب سياسية، وقد رافق ذلك ازدهار إعلامي كبير خاصة في الصحافة المكتوبة، فإلى جانب هذا التأسيس للتعددية السياسية والإعلامية، كانت الحكومة بالموازاة قد وضعت جملة من الإصلاحات الاقتصادية، خاصة ما

---

[95] نفس المرجع، ص. 86.

[96] Paul Balta. Op.cit.p.102.

تعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، علما وان الوضع المالي وسوق الشغل لم تكن فيهما الأرقام والمؤشرات على ما يرام[97].

نظمت انتخابات محلية في شهر جوان 1990م وتوزعت فيه النتائج بين كثير من التشكيلات السياسية الجديدة مع صعود لافت للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفي السنة الموالية في 26 ديسمبر 1991م نظمت الانتخابات التشريعية والتي حصدت فيها الجبهة الإسلامية للانقاذ معظم المقاعد من الدور الأول، غير انه تم توقيف المسار الانتخابي قبل إجراء الدور الثاني.

أعلن الرئيس الشادلي بن جديد استقالته يوم 11 جانفي 1992م[98]، ثم تم استقدام المناضل التاريخي الكبير محمد بوضياف ووضعه على رأس هيئة قيادية جماعية جديدة "المجلس الأعلى للدولة"[99]، لتسيير شؤون البلاد إلى غاية انتخاب مؤسسات سياسية جديدة، وكان من ابرز القرارات التي أقدمت عليها القيادة الجديدة هي إلغاء المسار الانتخابي وحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والزج بالكثير من قياداته ومناضليه في السجون.

كانت هذه القرارات كفيلة بإدخال البلاد في دوامة عنف دموي خطير لأكثر من عقد من الزمن، ليخيم على الشعب والبلاد جو من الغموض والضبابية واليأس، خاصة بعد اغتيال رئيس الدولة محمد بوضياف بقصر الثقافة في مدينة عنابة يوم 29 جوان 1992م، وبعده انتقلت رئاسة المجلس الأعلى للدولة للسيد علي كافي، ثم كلف الجنرال المتقاعد اليامين زروال بتسيير شؤون الدولة إلى غاية إجراء الانتخابات الرئاسية سنة 1995م التي ميزتها أجواء سياسية واجتماعية خاصة، وأفرزت فوز اليامين زروال بالرئاسة في انتخابات شارك فيها السيد محفوظ نحناح وسعيد سعدي ونور الدين بوكروح، ولصعوبة المهمة والتعقيد الشديد بين الدوائر المختلفة على مستوى

---

[97] Ibid.103.

[98] عبد العزيز بوباكير، لهذه الأسباب استقال الرئيس الشادلي، على الرابط:
https://www.maghrebvoices.com/2019/01/11

[99] هيئة سياسية عليا استحدثت لقيادة البلاد بعد حدوث فراغ دستوري بتزامن حل المجلس الشعبي الوطني مع شغور منب رئاسة الجمهورية بالاستقالة، ويتكون من 05 شخصيات وطنية هي: محمد بوضياف، على كافي، على هارون، تيجاني هدام، وخالد نزار.

أجهزة السلطة نظمت انتخابات رئاسية مسبقة فاز فيها الرئيس بوتفليقة بسهولة بعد انسحاب منافسيه.

في الجانب الآخر الذي كان يهدد كيان الدولة السياسي والاجتماعي هي العمل الإرهابي، بعد تحول الكثير من القيادات والمناضلين المتشددين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة إلى حمل السلاح كرد فعل عن إلغاء المسار الانتخابي وحل الحزب، كانت عشر سنوات من الدم والآلام والخراب والدمار. فقدت فيها الجزائر عشرات آلاف من أفراد الجيش والأمن، وأعداد أخرى أكثر، من مختلف فئات الشعب مثقفين وصحفيين وأساتذة وأطباء... وخسائر اقتصادية بمليارات الدولارات وتأخر تنموي رهيب.

سادسا: التعديل الدستوري 1996م: هو الدستور الرابع للجمهورية الجزائرية، دستور 1996 ،جاء نتيجة الثغرات التي اعترت أحكام دستور 1989م وعدم انسجام النصوص التشريعية المنظمة للانتخابات و الجمعيات السياسية وممارسة الحريات.

عرض دستور 1996 يوم 28 نوفمبر 1996 للاستفتاء، واشتمل على جملة من التعديلات على ما كان عليه الأمر في دستور 1989م[100]:

- تحديد مدة العهدة الرئاسية لرئيس الجمهورية بعهدة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط حسب المادة 74من الدستور }
- يحق لرئيس الجمهورية التشريع بأوامر بموجب التعديل الجديد ؛
- توضيح حالات شغور رئاسة الجمهورية بدقة خاصة عند تزامنها مع شغور المجلس الشعبي الوطني؛
- استحداث غرفة ثانية في تشكيل البرلمان تحت تسمية مجلس الأمة من أجل استحداث توازن بين الحكومة و البرلمان؛

[100] زنبط فريحة وبن قسيمة احمد،قراءة في تعديلات الدستور الجزائري لسنة 1996، مجلة الفكر القاقوني والسياسي، العدد،04، 1996ص، 314.

- تبني ازدواجية التنظيم القضائي من خلال إنشاء محاكم إدارية و مجلس الدولة ومحكمة التنازع و المحكمة العليا للدولة ؛
- إدخال صنف القوانين العضوية بجانب القوانين العادية بموجب المادة 123 يشرع فيها البرلمان بموجب قوانين؛
- توسيع مجالات القانون العادي إلى 30 مجالا بدلا من 26 مجالا في دستور 1989(المادة 122 من الدستور؛
- تسمية الأحزاب السياسية باسمها بدلا من الجمعيات ذات الطابع السياسي وتحديث شروط و إجراءات تأسيسها؛
- إعطاء ضمانات عديدة لممارسة الحريات الفردية و الجماعية والاهتمام بحقوق الإنسان؛
- ضمان مشاركة الأفراد في تسيير الشأن العام تحقيقا للعدالة والمساواة وضمان حياد الإدارة .

كما عرف هذا الدستور 3 تعديلات أخرى، في 2008-2014-2020م لما كان يُرى تصحيحا وتقويما لبعض المواد لضرورات قانونية وسياقية.

سابعا: المصالحة الوطنية: تنشأ المصالحة، بوصفها فعلاً إما بمبادرة وتنازل من الطرفين المتخاصمين، وإما بمبادرة وتنازل من أحدها، كما قد تكون فعلا ناشئا عن وساطة طرف ثالث يسعى للتقريب بين المتخاصمين[101]،جاء هذا القانون في شكل ميثاق تم الاستفتاء بشأنه لإنهاء سنوات الدم والدموع في الجزائر، بعد محاولات حثيثة متعددة لإنهاء الأزمة في الجزائر كقانون الرحمة، الذي كان محاولة أولى لإنهاء العمليات المسلحة وتسليم السلاح من طرف الجماعات المسلحة، وساهم إلى حد كبير في تراجع العمليات الإرهابية وعمليات القتل والتخريب للممتلكات العامة والخاصة، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لدرء الهواجس الداخلية وضغوط الخارج ومحاولاته المتكررة للتدخل والابتزاز، وكان ملخص أهداف قانون الوئام المدني كالآتي[102] :

- انهاء عشرية من الدم والدموع وفتح عهد وافق جديد؛

[101] الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب، سياسات عربية، العدد 34، ص.42

[102] العيد عاشوري ," المصالحة الوطنية من الأحكام القانونية ... إلى ميثاق السلم "، مجلة النائب,الجزائر ,2003,ص 104..

- السعي لاسترجاع الوئام بين مختلف شرائح ومكونات المجتمع؛
- السعي لإنهاء العمليات المسلحة والأعمال الإرهابية وفتح باب التوبة أمام الجماعات المسلحة والمتورطة؛
- ترسيخ قيم التسامح بين أفراد المجتمع؛
- اعتماد مبدأ العفو للقضاء على الأحقاد، من خلال: إلتزام الدستور وقوانين الجمهورية، وحماية حقوق ضحايا الإرهاب والتكفل بهم، وفسح المجال أمام الأطراف المغرر بها والمتورطة للعودة إلى الرشد والقانون وحضن المجتمع.

بعد فوز الرئيس بوتفليقة بالعهد الرئاسية الثانية والتي كان من أهم بنود برنامجه الانتخابي فيها هي المصالحة الوطنية، والتي كانت الدولة تهدف من خلالها إلى[103]:

- الحفاظ على الرصيد التاريخي للجزائر من النضال والكفاح وعم تشويهه؛
- التركيز على بناء الدولة والمجتمع وفاء لمبادئ ثورة نوفمبر ؛
- محو الآثار الكارثية للمأساة الوطنية وإعادة تصحيح المسار الوطني نحو البناء ؛
- العمل على استعادة الأمن في كل أبعاده، وحماية الأنفس والممتلكات العامة والخاصة؛
- النأي بمؤسسة الجيش الوني الشعبي وأسلاك الأمن الأخرى عن كل ما يشوه سمعة وتاريخ هذه المؤسسات باعتبارها مؤسسات جمهورية سيادية؛
- النأي بالدين الإسلامي عن كل ما يشوه حقيقته وقيمه باعتباره دين سلم وامن وتسامح؛
- خلق سياقات سياسية واقتصادية جديدة تقود نحو العودة إلى الاستقرار والأمن والطمأنينة؛
- استكمال أهداف وفلسفة المبادرات السابقة (قانون الرحمة والوئام المدني)؛
- إعطاء الجزائر صورتها الخارجية الحضارية الراقية القائمة على الالتزامات والمسؤوليات الدولية.

ومن أهم ما جاء في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية كإجراءات لتدعيم السلم[104]:

---

[103] عبد الرزاق باخالد، المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية، مذكرة ماحستير، قسنطينة: جامعة الاخوة منتوري، 2010/2009.ص.60

[104] نفس المرجع، ص. 62.

- إلغاء المتابعات القضائية ضد الأشخاص الذين سلموا انسهم للسلطات منذ 13 جانفي 2000م؛
- إلغاء المتابعات ضد الأشخاص الذين يضعون حدا لنشاطهم المسلح ويسلمون الأسلحة التي بحوزتهم، ويستثنى من ذلك الأشخاص المتورطون في المجازر الجماعية والاغتصاب والمتورطون في التفجيرات في الأماكن العمومية؛
- إلغاء المتابعات القضائية ضد الأشخاص المبحوث عنهم داخل الوطن وخارجه في حالة تسليمهم لأنفسهم طواعية للمؤسسات الجزائرية المختصة، ويستثنى منهم المتورطون في المجازر الجماعية والاغتصاب والتفجيرات في الأماكن العمومية؛
- إلغاء المتابعات القضائية ضد كل الأشخاص المتورطون في عمليات الإرهاب والذين يقرون بأعمالهم تلك للسلطات الجزائرية المخولة لذلك؛
- العفو عن الأشخاص المدانين في قضايا دعم الإرهاب؛
- عفو عن الأشخاص المدانين في أعمال عنف ليست المذكورة أعلاه؛
- استبدال العقوبات عن كل الأشخاص المحكم عليهم نهائيا، أو المبحوث عنهم وغير المعنيين إجراءات الإلغاء والعفو المذكورة أعلاه.

دامت فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عقدين من الزمن، ابرز ما يسجل فيها من الانجازات الوطنية هو إنجاح ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وعلى الرغم من الطفرة المسجلة في أسعار المحروقات –المورد الرئيس لمداخيل الدولة من العملة الصعبة– ودون نكران بعض الانجازات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فان الفترة توصف بان الجزائر قد أهدرت فيها فرصة الإقلاع الاقتصادي، مع تسجيل تبديد رهيب لمقدرات الأمة.

ثامنا: الجزائر الجديدة:

في 22 فيفري 2019م ودون مقدمات، تفاجأت السلطات في الجزائر بتدفق المتظاهرين إلى الشوارع للمطالبة بالتغيير السياسي، وبالأساس رفضاً لترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة. لم تكن تلك التظاهرات العارمة منتظرة، كانت مربكة غير مسبوقة في الجزائر في تنظمها

وفي طابعها السلمي والتصميم على مواصلتها. لكنها لم تكن سوى لحظة استئناف الجزائريين لموعدهم مع التاريخ، للمطالبة بإنهاء الفساد والعودة بالجزائر إلى الديمقراطية والشفافية وتصحيح المسارات.

الأكيد أن هذا الحراك يمثل صحوة كبرى للوعي الاجتماعي، الذي عُطل لسنوات لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، إلى درجة الاعتقاد وان الحالة قد عُطلت إلى اجل غير مسمى، ليتفاجأ الداخل والخارج بهذه الهبة الجماعية من دون استئذان، سيول بشرية تملأ شوارع المدن الكبرى والقرى، في صورة مبتكرة في تنظيمها وسلميتها وفي مطالبها وشعاراتها، دام الحال كذلك لأقل من عشر جمعات الأولى من الحراك، والتي كانت وطنية المطالب والهتافات والشعارات، قبل أن تُركب من بعض التيارات المناوئة لهذه المطالب وللأهداف والغايات الوطنية المشتركة للمتظاهرين، وعلى الرغم من ذلك حافظ الحراك على سلميته وعلى أمنه.

يمكن تلخيص دوافع الحراك في الجزائر في ما يلي[105]:

- الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشعب الجزائري منذ عقود من الاستقلال، والتي تنتكس في معظم الأحيان وفي كل مرة على الرغم من محاولات الإصلاح المتكررة والتعديلات الدستورية وفرص التنمية والإقلاع الضائعة؛
- الانتقال الاقتصادي الحر وتحرير التجارة الخارجية مكنت وفي ظرف وجيز صعود اوليغارشية مالية ما انفكت وان سيطرت على كل شيء:
- جاء الحراك السلمي في الجزائر في سياق إقليمي عربي ميزته ما يُعرف بثورات الربيع العربي، لكن يختلف عنه من حيث الطبيعة والطريقة والتوقيت، على اعتبار أن الجزائر كانت سباقة لمثل هذه الحراكات الشعبية بأكثر من عقدين من الزمن عن هذه الثورات العربية، وان تجربة الانحراف الديمقراطي التي عرفتها في تسعينيات القرن الماضي ما تزال حقبة تاريخية مؤلمة لا

[105] عبد القادر بوعرفة، الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوئق، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، العدد 07.2019.ص.16.

يُحبذ تكراره، فالحراك السلمي الجزائري يمكن انه قد استفاد من ردة الثورات العربية ومن عشرية الدم والدمار في الجزائر، لكنه أرخ لعلامة مسجلة في الوعي والسلمية والديمقراطية؛

- فضح السياسات الغربية الزائفة التي تتغني بالديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان، من خلال مساندتها للكثير من الأنظمة على الرغم من المآخذ المسجلة عليها في هذا الشأن، والكشف عن تقلبها وزيفها عندما يستفيق الوعي الاجتماعي والوطني.

وتتمثل أهم مطالب الحراك السلمي في الآتي[106]:

- معارضة ترشح الرئيس السابق لعهدة أخرى وإبعاد الأوليغارشية المالية والسياسية، هذا المطلب ردت عنه دوائر السلطة بـ:سحب ترشح بوتفليقة وتأجيل الانتخابات، وتغيير حكومي شبه كامل، اقتراح ندوة وطنية تضم جميع الفعاليات في المجتمع تقوم بتقديم اقتراحات لإصلاحات سياسية عميقة وتعديل الدستور، كما تم اقتراح إشراك فعاليات وكفاءات وطنية سياسية واجتماعية وثقافية في الحكومة بعد تنظيم انتخابات رئاسية تشرف عليها لجنة انتخابات مستقلة.
- تأسيس الجمهورية الثانية التي ستتبنى مقومات بناء الدولة الحديثة؛
- الحرية والكرامة الإنسانية؛
- تكريس دولة القانون والمؤسسات؛
- تكريس مبادئ المواطنة والمشاركة في تسيير البلاد وتنميتها؛
- التوزيع العادل للثروة تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية.

يبدو من خلال الإصرار على الاستجابة لهذه المطالب أن الشعب الجزائري قد تجاوز عقدة الخوف، وانه بلغ من الوعي الوطني ما حمل الجميع في المظاهرات على السلمية وتجنب العنف وإبراز أسمى وأروع مشاهد التكاتف والتضامن فيما بينهم ومع أفراد الجيش وأسلاك الآمن، والحرص على جعل الحراك الجزائري حالة اجتماعية وسياسية متفردة في العالم، ملتزما بخط وطني موحد لغلق الباب أمام كل التأويلات المغلوطة ومحاولات التدخل الأجنبي

[106] نفس المرجع، ص.17.

وكان من نتائج هذا الحراك السلمي ما يلي[107]

- نبذ صور العنف مع الجيش والشرطة، ورفض خطاب الثورة والحرب الأهلية؛
- رفع شعارات تدعو الجيش إلى مرافقة الحراك (الجيش والشعب خاوة خاوة)؛
- الإصرار على سلمية التظاهرات والمسيرات؛
- رفض التأطير الحزبي والديني وحتى المناطقي للمسيرات والمظاهرات؛
- تقديم مطالب شعبية بعيدة عن الخطاب الإيديولوجي؛
- رفض التدخل الأجنبي من أي جهة كانت؛
- الإقرار بشرعية الحراك والعمل على مرافقته وحمايته من طرف مؤسسة الجيش؛
- التأكيد على التمسك بالدستور؛
- بداية تحويل رموز الفساد في السجن؛
- تحرير القضاء، ودعوته للعمل وفق قوانين الدولة الجمهورية.

❖ **الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019م:**

جاءت الانتخابات الرئاسية في الجزائر في سياق استثنائي تمر به الجزائر، يميزه الحراك الشعبي والتجاذبات السياسية المختلفة، وتحذوها آمال الجماهير في رؤية تغيير حقيقي على مستوى العمل السياسي ومخرجاته المختلفة، بدءا بهذه الانتخابات الرئاسية التي ستكرس القطيعة مع الانتخابات السابقة وطريقة إجرائها وإدارتها.

إن اللجوء إلى خيار الانتخابات الرئاسية على الرغم من التجاذبات والعقبات التي توضع من جهة ومن أخرى لعرقلتها والمضي بقدر الجزائر إلى المجهول، استطاع الشعب الجزائري أن يفوت الفرصة عن المتربصين بالجزائر ويحبط كل المخططات الخبيثة التي كانت توضع في سياقات تبدو وأنها الحلول المثلى ولا غيرها، ولعل أخطرها المرحلة الانتقالية التي كان يدعو لها

[107] نفس المرجع، ص.18.

البعض، والتي أُبعدت لصالح التمسك بالدستور للحفاظ على امن الجزائر واستقرارها وقطع الطريق على التدخل الأجنبي[108].

على صعيد آخر كلفت رئاسة الدولة بالتنسيق مع قيادة الأركان كريم يونس بإطلاق حوار وطني شامل، تشارك فيه الأحزاب السياسية والشخصيات والكفاءات الوطنية، امتثالا لتطلعات الشعب في إطار الحفاظ على المصلحة العليا للبلاد سميت "بالهيئة الوطنية للحوار والوساطة"، وقدمت اللجنة مقترحاتها المختلفة لرئيس الدولة عبد القادر بن صالح، في شقين أولها يكون قبل إجراء الانتخابات الرئاسية والشق الثاني إلى ما بعد الانتخابات، التي يجب أن تنظم وتدار من طرف سلطة انتخابية مستقلة تتمتع بجميع الصلاحيات التي تمكنها من آداء مهامها بكل شفافية ومن دون تدخل أي جهة أخرى[109].

وتتعلق المجموعة الثانية من الاقتراحات فيما بعد الرئاسيات، وتتمحور حول جملة من الإصلاحات الكبرى بدءا بالدستور ثم المجالس الشعبية والنيابة...وتمكين القضاء في إطار الاستقلالية والشفافية من متابعة ملفات الفساد المالي والاقتصادي...

❖ **تعديل الدستور وإجراء الانتخابات المحلية والتشريعية:**

يعتبر التعديل الدستوري في الأعراف القانونية والسياسية قاطرة لجملة من الإصلاحات على اعتبار أن الدستور هو القانون الأسمى للدولة، وان كل ما يطرأ على منظومات السياسة والقانون والمؤسسات لا بد وان تتكئ في مرجعيتها وروحها على الدستور، وعملا بتوصيات الهيئة الوطنية للحوار والوساطة، باشر رئيس الجمهورية المنتخب إجراءات وتدابير مراجعة الدستور وعرض مسودتها على الأحزاب والجمعيات والكفاءات والشخصيات الوطنية للإبداء بآرائها في ذلك، ثم قدم مشروع الدستور المعدل للاستفتاء الشعبي في 01 نوفمبر 2020م.

---

[108] بلغيث عبد الله، الانتخابات الرئاسية في الجزائر ديسمبر 2019 وتحديات الاستقرار السياسي، قطر: مركز الجزيرة للدراسات،

[109] نفس المرجع.

تزامن وهذا الانتقال والتحول على المستوى السياسي والقانوني، انتشار جائحة كوفيد 19 التي جاءت في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، من تضخم وانخفاض قيمة العملة وتراجع عائدات البلاد من العملة الصعبة، وارتفاع نسبة البطالة، وتوقع صندوق النقد الدولي انكماشا في الاقتصاد الجزائري ب 5.2% في الميزانية لسنة 2020م[110]، وكان من ضرورات اللجوء لهذا التعديل ما يلي[111]:

- سد النقص التشريعي ومسايرة التطور الحاصل في الواقع السياسي الجزائري؛
- يُتوقع أن لا تغير هذه التعديلات كثيرا في طبيعة الحكم، ولا في العلاقة بين الدولة والمجتمع، على اعتبار أن التعديلات الدستورية في الجزائر ما تزال تأخذ بالتصنيفات التقليدية للدساتير؛
- ترجمة أخرى لعزوف الجزائريين عن الانتخابات.

❖ **الانتخابات المحلية والتشريعية:**

1. **الانتخابات التشريعية:** نظمت الانتخابات التشريعية في الجزائر يوم 12 جوان 2021م، تنافس فيها 22 ألف مترشحا في 2288 قائمة منها 1080 قائمة حزبية، وبلغت نسبة المشاركة30.2 % لانتخاب 407 نائبا برلمانيا[112]، وكانت هذه الانتخابات بدورها ضعيفة المشاركة كما هو الشأن بالنسبة للانتخابات المحلية، على الرغم من استحداث سلطة مستقلة لتنظم الانتخابات والتغيير الكبير الذي طرا على قانون الانتخابات، والإغراءات المالية لتغطية تكاليف الحملة لكل مترشح حر، ولأول مرة يأتي الأحرار في المرتبة الثانية في عدد المقاعد المحصلة في الانتخابات التشريعية هذه، ينتظر من الهيئة التشريعية الجديدة مواكبة تشريعية لكل التطورات الحاصلة على مستوى البلاد وكل الإصلاحات المزمع مباشرتها على كل المستويات.

---

[110] محمد زيتوني وعزيز بوعكاز، قراءة تحليلية في التعديل الدستوري 2020، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، المجلد 02، العدد، 04، 2021. ص.32.

[111] نفس المرجع، ص. 33.

[112] عبير شليغم، الانتخابات التشريعية في الجزائر2021: دراسة للواقع والنتائج، دفاتر المتوسط، المجلد،06، العدد،02 ،2022. ص.34.

2. استدعى رئيس الجمهورية الهيئة الانتخابية بموجب مرسوم 29 أوت 2021م كآلية قانونية وتنظيمية لإجراء الانتخابات المحلية واستكمال مسار الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها الرئيس والتي أجريت يوم 27 نوفمبر 2021م، تميزت هذه الانتخابات على غير العادة في ما يخص الانتخابات المحلية بشيء من البرودة وعدم الاهتمام من طرف الناخبة وحتى الهيئات الحزبية[113]، وقد يكون مرد ذلك أن مشاهد الاستحقاقات السابقة في مرحلة ما قبل الجزائر الجديدة ما تزال ماثلة وكمشهد يتكرر زمنيا من دون مخرجات سياسية واقتصادية واجتماعية على مرضية المجتمع. أجريت الانتخابات وشاركت فيها معظم الفعاليات السياسية والأحرار وبلغت نسبة المشاركة .32.55% بالنسبة للانتخابات البلدية و34.76% بالنسبة للانتخابات الولائية، وتضع المنتخبين المحليين أمام تحديات جديدة تقوم على مقربات مستحدثة في التسيير والتنمية.

خاتمة

في ختام هذه المطبوعة، يمكن الاشارة أساسا إلى أن الحركة الوطنية ابتداء من 1919 قد أخذت منحى استقلاليا في عمومه واصلاحيا وادماجيا في شق آخر. ترسم سنة 1919 حدا انتقاليا بين نشاط سياسي محتشم ميزته قوانين التجنيد الاجباري وحصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية التي لم تكن في الواقع سوى مناورات فرنسية لتجاوز سياق فرنسي وعالمي صعب. لكن مابعد ذلك التاريخ شقت الحركة الوطنية مسارا سياسيا أوصلها إلى اندلاع الثورة على الرغم من كل النكبات والعقبات.

كانت ثورة التحرير الكبرى خاتمة لنضال سياسي وثوري طويل توج باستعادة السيادة الوطنية، كما كان لفلسفة هذه الثورة امتداد في النظام السياسي والمؤسسات السياسية للدولة الجزائرية المستقلة التي عرفت منذ 1962 العديد من الدساتير والمواثيق الرسمية التي من خلالها رسمت الدولة الجزائرية خياراتها الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[113] بوحنية قوي، قراءة متقاطعة في النتائج والسلوك الانتخابي، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2021

قائمة المراجع:

❖ **المصادر:**

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان أول نوفمبر، 1954.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، 1964
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، 1986

❖ **أولا: المراجع باللغة العربية**

✍ **فئة الكتب:**

1. اجيرون، شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر، عيسى عصفور، بيروت: منشورات عويدات، 1982.

2.احمد ، محساس، الحركة الثورية في الجزائر ن من الحرب العالمية الأولى الثورة المسلحة، ترجمة، الحاج مسعود ومحمد عباس، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2003.

3. بوحوش، عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، الجزائر: البصائر للنشر والتوزيع، 2015.

4. ـــ، عمار، تطور النظريات والأنظمة السياسية،الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984

5.بن خدة، بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر: اتفاقيات ايفيان،تر،لحسن زغدار و محل العين جبائلي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1987

6.جوليان، شارل اندري، إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر، المنجي سليم وآخرون،تونس: الدار التونسية للنشر، 1976.

7.هلال، عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.1995.

8.سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930 ج2، بيروت: دار الغرب الإسلامي،. عباس، محمد، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962)، الجزائر: دار القصبة للنشر،2007

9. خرفي، صالح، الجزائر والأصالة الثورية، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،ذ.س.ن.

10. فركوس، صالح، المختصر في تارخ الجزائر من عهد الفنيقيين الى خروج الفرنسيين (814ق م-1962م)، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2002.

11. قنانش، محمد، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

12. الصلابي، علي محمد محمد، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الزعيم عبد الحميد بن باديسن، بيروت: مطابع يوسف بيضون، 2016.

13. نايت بلقاسم، مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر،1984.

الكتب باللغة الفرنسية

15. Balta, Paule, le grand Maghreb des indépendances a l'an 2000, Alger : édition laphomic. 1990

16.Abdesselam, Belaid, le hasard et histoire, Alger: énad édition, 1992.

المقالات

1. حميد آيت حبوش، قانون التجنيد الإجباري سنة 1912، دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه، الحوار المتوسطي، المجلد9، العدد 2، 2018.

2.نور الدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

3. ناجي حسين، الحزب الشيوعي الجزائري وموقفه من الثورة الجزائرية، مجلة االاستاذ"، العدد 212 المجلد الأول، بغداد، 2015.

4.مصطفى اوعامري، الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920–1954، الجزائر: مجلة الحضارة الإسلامية، المجلد 17، عدد،29، 2016.

5. جمال بلفردي، الجزائر عشية الاستقلال وأزمة صيف 1962،(الأطراف، المواقف، إفرازات)، مجلة الأحياء، المجلد 20، العدد، 25جوان 2020

6. زنبط فريحة وبن قسيمة احمد،قراءة في تعديلات الدستور الجزائري لسنة 1996، مجلة الفكر القاقوني والسياسي، العدد،04، 1996.

7. الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب، سياسات عربية، العدد 34، 2009.

8. العيد عاشوري ," المصالحة الوطنية من الأحكام القانونية ... إلى ميثاق السلم "، مجلة النائب، 104الجزائر، 2003.

9. عبد القادر بوعرفة، الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوئق، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، العدد.2019.

10. بلغيث عبد الله، الانتخابات الرئاسية في الجزائر ديسمبر 2019 وتحديات الاستقرار السياسي، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2020.

11. محمد زيتوني وعزيز بوعكاز،قراءة تحليلية في التعديل الدستوري 2020، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، المجلد 02، العدد، 04، 2021.

12. عبير شليغم، الانتخابات التشريعية في الجزائر2021: دراسة للواقع والنتائج، دفاتر المتوسط، المجلد،06، العدد،02 ،2022.

13. بوحنية قوي، قراءة متقاطعة في النتائج والسلوك الانتخابي، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/ocuments/2021

14.بختة وابل، الملكية العقارية في الجزائر خلال الإمبراطورية الفرنسية الثانية، على الرابط:

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/686/3/2/141904

15.السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر، محاضرة على الرابط:

https://elearn.univ-oran1.dz/pluginfile.php/47521/course/overviewfiles.docx?

16. عبد العزيز بوباكير، لهذه الأسباب استقال الرئيس الشادلي، على الرابط:

https://www.maghrebvoices.com/2019/01/11

الرسائل والأطروحات:

1.عبد الرزاق باخالد، المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية، مذكرة ماجستير، قسنطينة:جامعة الإخوة منتوري، 2010/2009.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	03
المحور الأول: النضال السياسي غداة اندلاع الحرب العالمية الأولى	05
سياسة تجنيد الجزائريين وإجبارهم على آداء الخدمة العسكرية	05
استيلاء فرنسا على أراضي الحبوس	06
تطبيق القوانين الفرنسية على المسلمين في المحاكم الشرعية	06
إقامة محاكم استثنائية	06
رفع نسبة الضرائب على المسلمين الجزائريين:يقول	07
بروز أزمات اقتصادية وتدهور حالة الأسواق	08
المحور الثاني: بداية الإصلاحات المحدودة والنضال في ظل الشرعية	09
المجندون في الجيش الفرنسي يطالبون بحقوقهم	09
قانون 06 فيفري 1919م	11
المحور الثالث: النضال السياسي للأمير خالد	13
دور الهجرة إلى فرنسا في خلق الوعي والمشاركة في العمل النقابي	13
حركة الشبان الجزائريين تتزعم الحركة السياسية الإصلاحية	13
المطالب السياسية لحركة الشبان الجزائريين سنة 1924م	14
المحور الرابع: بروز الأحزاب السياسية بعد الحرب العالمية الأولى	15
أسباب بروز الأحزاب السياسية بعد الحرب العالمية الأولى	15
حزب نجم شمال إفريقيا	16
حزب الشعب الجزائري	18
حركة انتصار الحريات الديمقراطية	19
جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	20
حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	21

الحزب الشيوعي الجزائري	23
المحور الخامس: ظهور جبهة التحرير الوطني	25
اندلاع الثورة التحريرية الكبرى	27
تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل	28
إنشاء مجموعة ال22	29
انطلاقة الثورة	31
بيان أول نوفمبر	31
ردود الفعل الوطنية والدولية عن اندلاع الثورة	35
مؤتمر الصومام 20 أوت 1956	36
تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية	37
لجنة التنسيق والتنفيذ	37
الصراع بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية	37
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	37
المحور السادس: استقلال الجزائر	40
اتفاقيات ايفيان	40
اتصالات مولان: 25-29 جوان 1960م	41
لقاء لوسارن 20 فيفري 1961م	41
لقاء ايفيان الأول 20 ماي 1961م	42
لقاء بال الأول (28 و29 اكتوبر 1961) لقاء بال الثاني يوم 09 نوفمبر 1961	42
محادثات لي روس (11 إلى 19 فيفري 1962)	43
اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962م	43
أزمة صائفة 1962م	44
المحور السابع: الجزائر ما بعد الاستقلال	46

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
قسم العلوم السياسية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
المجلس العلمي
لكلية الحقوق
والعلوم السياسية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

ميثاق 1964م	46
التصحيح الثوري 19 جوان 1965م	47
المجالس الشعبية والثورات الثلاث	47
الثورة الصناعية	48
الثورة الزراعية	48
الثورة الثقافية	49
الحزب ودوره القيادي	50
دستور 1989م وتجربة التحول الديمقراطي في الجزائر	50
التعديل الدستوري 1996م	52
المصالحة الوطنية	53
الجزائر الجديدة	55
الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019	58
تعديل الدستور وإجراء الانتخابات المحلية والتشريعية	59
الانتخابات المحلية والتشريعية	60
خاتمة	61
قائمة المراجع	62